مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرطة في مكافحة الجريمة

محمد مدحت جابر*

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أن دراسة الجريمة يجب أن تدرس في ظل منهج بيني، وأن تؤخذ الأبعاد المكانية للجريمة في الحسبان. مع العلم بأن مسرح الجريمة لم يحظ بالتحليل في معظم دراسات الجريمة. وتحلل هذه الدراسة تطور مفهوم مسرح الجريمة ومكوناته المكانية مثل خصائص مسرح الجريمة، والتباين المكاني في معدلات الجريمة، ودور مورفولوجية المدن واستخدامات الأرض فيها في حدوث الجريمة. ووجهت هذه الدراسة عناية خاصة لمراحل الإدراك المكاني للأفراد في مسرح الجريمة، وعلاقة ذلك بمفهوم الخرائط الذهنية. وتعد حركة المجرمين المكانية محور تحليلات مسرح الجريمة، وقد فُسرت هذه الحركة من خلال ما يسمى بـ «الرحلة إلى الجريمة». وناقش القسم الأخير من هذه الدراسة دور التقانات الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار من بعد في دعم جهود الشرطة في مكافحة الجريمة. واختتمت هذه الدراسة بوضع عشر توصيات للاهتمام بمسرح الجريمة ودراسته. كذلك طالبت هذه الدراسة بالدمج بين الأبعاد المكانية والسلوكية لفهم أفضل للعلاقة بين مسرح الجريمة ومكافحتها بصورة أكثر كفاءة.

مصطلحات أساسية: مسرح الجريمة، الأبعاد المكانية، الرحلة إلى الجريمة، مكافحة الجريمة، تقانة نظم المعلومات الجغرافية، تقانة الاستشعار من بعد، جغرافية الجريمة.

* قسم الجغرافيا، جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية.

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة في المقام الأول إلى التأكيد على مفهومين رئيسين:

الأول: أن تنهج العلوم الشرطية ودراسات الجريمة عامة نهجاً بينياً Interdisciplinary وتعددياً وليس أحادياً.

والثاني: الاهتمام بمسرح الجريمة وما يتضمنه من أبعاد مكانية Spatial، وهو ما لا تعطيه دراسات الجريمة وعلوم الشرطة ما يستحقه من أهمية في الوقت الحاضر. والملاحظ أن الجريمة تُدرس دائماً من منظورات قانونية، واجتماعية، وشرطية، ونادراً ما تهتم هذه الدراسات بالأبعاد المكانية، كما أن إحصاءات الجريمة تكاد تخلو أو تهمل البيانات الخاصة بمواضع الجرائم بشكل تفصيلي، وأيضاً بمواقعها التي يمكن أن تثري فهمنا للجريمة، ومن ثم تسهم في التحكم فيها.

وقد جرت العادة في الدراسات القانونية والاجتماعية إلى الإشارة إلى ما يسمى بـ «المدرسة الجغرافية» ومثل هذه الدراسات غاب عنها شيئان رئيسان: الأول أن معظم من كتبوا في الموضوع هم من غير الجغرافيين، فكيف تعزى مثل هذه الدراسات إليهم؟ والثاني أن مفهوم الجغرافيا لدى معظمهم مفهوم قاصر وقديم وعام، ويشير إلى المناخ أو التضاريس فقط وبشكل عام، وغاب عنها الجانب البشري والتفصيلي، والذي هو الأهم في الدراسات الجغرافية والمكانية، وحتى الجانب المناخي أو التضاريسي اتصف بالتعميم المخل، ومن هذا المنطلق فقد ظهرت في العقود الثلاثة الماضية مقالات ودراسات كثيرة قام بها جغرافيون محترفون في ظل ما أطلقوا عليه جغرافية الجريمة The Geography of crime، ولا يسمح حيز هذه الدراسة بالحديث عنهم تفصيلا[1]، ويمكن النظر إلى مراجع هذا البحث لتعرُّف بعض هذه الدراسات. وسنشير هنا فقط إلى المقصود بجغرافية الجريمة، ثم نتطرق بعد ذلك إلى موضوع هذه الدراسة الخاص بمسرح الجريمة. ويشير تعريف جغرافية الجريمة إلى أنها موضوع فرعي Subdiscipline من علم الجغرافيا يفسر ويربط الحيز الجغرافي Space للمجرمين ومختلف الأفعال

(1) كان الجغرافي كيث هاريس من أوائل من كتبوا في جغرافية الجريمة، ومن ذلك كتابه المعنون: The geography of crime and justice in USA وغيره من الدراسات المثبتة في نهاية هذه الدراسة. وقد قام الباحث بزيارته في قسم الجغرافيا بجامعة ولاية أوكلاهوما الأمريكية في مدينة Stillwater في شهر يوليو سنة 1980، ويعمل د. كيث هاريس حالياً في جامعة مريلاند.

الإجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا أخذاً في الاعتبار دائما البعد المكاني (Johnston, *et al*., 1995: 99-101).

ومسرح الجريمة موضوع هذا البحث، هو جزء من المنظور المكاني لجغرافية الجريمة التي تعرض النشاط الإجرامي عرضاً مكانياً، مع ربطه بمكونات البيئة الجغرافية المادية والبشرية.

والإحساس بالمكان يعني النظر إليه على أنه أكثر من نقطة على الخريطة أو مجرد موقع، وإنما ما يحيط بالمكان من خصائص مادية وثقافية. وحتى في الأدب، فقد ظهر في السنين الأخيرة بعض الأعمال الأدبية التي تنتمي إلى جنس أدبي يتناول الرواية الشرطية ذات الخلفية الخاصة بالقتل، والتي تهتم بالمكان وتفاصيله ليس فقط المرئية، بل الحضارية والثقافية أيضاً. وقد قام الجغرافي جاري هوسلادن في الآونة الأخيرة بتحليل إحداها، وهي بعنوان: Moscow-based murder mysteries لثلاثة مؤلفين هم: مارتن كروز، وستيوارت كامنسكي، وويلم هولند. وفي التحليل الجغرافي المذكور وضحت أهمية المكان بوصفه خلفية لجرائم القتل، وقال إن المؤلفين نجحوا في نقل الإحساس بالمكان للقارئ، فضلاً عن دور المكان في ارتكاب الجرائم المشار إليها وكشفها وحل سرها (Hausladen, 1995: 63-77).

تطور الاهتمام بالبعد المكاني ومسرح الجريمة:

واكب تطور مناهج جغرافية الجريمة ومداخلها تطور دراسة علم الجغرافيا من ناحية، وتطور مناهج كثير من العلوم الاجتماعية الأخرى ومداخلها، تلك التي تدعم دراسة الجريمة. وفي البداية حذت جغرافية الجريمة حذو العلوم الاجتماعية التي اهتمت بالجريمة مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، وعلم الجريمة Criminology[(2)]. وكان الاهتمام في البداية بالتحليل الوصفي والكمي، مع اتباع المداخل الشائعة آنذاك مثل المدخل الكارتوجرافي Cartographic Approach الذي ركز على التمثيل الكارتوجرافي للظاهرة الإجرامية، اعتماداً على تحليلات إحصائية عامة. والعيب الرئيس في هذه الطريقة هو عموميتها الواضحة، إذ عادة ما تظهر حدة الأفعال الإجرامية في كل المساحة على الخريطة بالدرجة نفسها التي تشير إلى

(2) يمكن الرجوع إلى ببلوجرافيا أوسع وأشمل في دراسة عن جغرافية الجريمة بعنوان: محمد مدحت جابر عبدالجليل: جغرافية الجريمة – مناهجها، أبعادها، وتطبيقاتها – ندوة الجمعية الجغرافية المصرية عن جغرافية الجريمة – القاهرة، 28/12/1995. منشورات الجمعية الجغرافية المصرية – 1995: 13–105.

منطقة ما، برغم أن أحد أهداف المدخل الكارتوجرافي كان إبراز عدم التساوي في الأفعال الإجرامية. والحقيقة أن المدخل المذكور حقق هذا الهدف على مستوى ما بين الأقاليم الجغرافية Inter regional level. ولكنه لم يحقق التباين في الأفعال الإجرامية على مستوى الإقليم نفسه، واهتمت جغرافية الجريمة بالتحليلات المكانية والتي تمت على أيدي غير جغرافيين. ولعل أهمها ما يخص معطيات مدرسة شيكاغو في العشرينيات من القرن العشرين، وهو ما عرف بالمدخل الإيكولوجي لرواد مثل Show & Mckay، وكان أهم ما استفاد منه الجغرافيون من نتائج دراسات هذه المدرسة لأنماط جرائم الأحداث في مدينة شيكاغو هو التباين الملحوظ على أساس نطاقي أو مكاني من ناحية، والانحدار gradient الذي يصيب معدلات الجريمة مع طول المسافة بعداً عن سكن الجاني، وعند مراجعة نتائج هذه الدراسة مرة أخرى ومقارنتها بغيرها ثبت صدقها لدى كثير من الباحثين الآخرين (Sutherland & Cressy, 1974).

وقد أصبح التحليل المكاني وتوزيع الجرائم مكانياً مجالاً متنامياً في حقل الجريمة منذ الستينيات من القرن العشرين (Brantingham & Brantingham, 1984; Evans & Herbert, 1989; Koppen & Jansen, 1998).

ويشار عادة إلى مسرح الجريمة في المدينة على أنه أكثر كثافة في النشاط الإجرامي منه في الريف، وإن كان ذلك هو الشائع، إلا أن الباحث في دراسة له عن جريمة القتل في مصر يبين أن العكس هو الصحيح، إذ إن صعيد مصر، وهو ريفي في معظمه، يحوي من «النقاط الساخنة» للقتل ما يجعله يفوق كثيراً من المدن (Gaber, 1982a: 23-25)[3].

وقد تعود الباحثون في الجريمة على التركيز على المجرم وعلى العقاب، برغم أن الجريمة كما أكد هربرت وهايد تتضمن أربعة أبعاد هي: القانون Law، والمجرم Offender، والهدف Target، ثم المكان Place، وإهمال أحدها يعد قصوراً في التحليل، وبناء على ذلك فإن علم الجريمة البيئي Environmental Criminolgy هو الذي تتقاطع عنده الأبعاد الثلاثة الأخرى في زمن محدد لتحدث الجريمة.

(3) قام الباحث خلال الدراسة المذكورة بإجراء دراسة ميدانية في ثلاثة سجون مصرية في مدن طنطا ممثلة للدلتا، والمنيا ممثلة لمصر الوسطى، وأسيوط ممثلة لمصر العليا لتعرُّف تباينات مسرح الجريمة وأدواتها.

والواقع أن الإسهام الحقيقي للمنظور الجغرافي للجريمة والعنف هو تطوير فهم العنف بوصفه ظاهرة جغرافية، وترجمة ذلك إلى أبعاد مكانية ملموسة من خلال شرح العمليات التي يتضمنها السلوك الفردي مكانياً، وصولاً بقدر الإمكان – إلى تفسير للجريمة والعنف كلما كان ذلك ممكناً. ومن أهداف جغرافية الجريمة كذلك البحث عن السبب، أي التفسير والتعليل للظاهرة الإجرامية بمساعدة الأبعاد المكانية، وليس مجرد التعويل على الارتباطات الإحصائية التي ربما لا تقدم كل الحقيقة.

ويبذل باحثو جغرافية الجريمة جهداً أكبر في القياس والتحليل، لجعل بحوثهم أكثر مصداقية، بما في ذلك إجراء المسوح والاستبيانات التي تقيس درجة إدراك المكان لدى السكان، ورسم خرائط لصورهم الذهنية عن مسرح الجريمة، مما يدخل في الجغرافيا السلوكية، ومن ذلك قياس كيف يأخذ الشخص قرار عدم السير في منطقة معينة من المدن، وما البدائل المتاحة لديه؟ وهذه النقطة أضافها الجغرافيون في مجال الجغرافيا البشرية منذ السبعينيات فيما عرف بالخرائط الذهنية Mental Maps، وكتابات جولد ووايت مثال لذلك (Gould & White, 1974). ومن الدراسات الحديثة ما قام به «هاريس» لمسرح جريمة القتل والاعتداء في مدينة بالتيمور ومقاطعتها، وارتباط التوزيع الجغرافي لها بعوامل اجتماعية واقتصادية كثيرة كما يوضح ذلك شكل (1).

خصائص مسرح الجريمة

قد يحدث تحول عن مسرح الجريمة الأصلي إذا نشأت تغيرات مادية في استخدام الأرض، من ذلك ما أشار إليه «ستانجلاند» من تحول مسرح الجريمة من جريمة إلى أخرى إذا قابلت الجريمة الأولى صعوبات؛ مثل شدة الحراسة أو إحكام مراقبة الشرطة. وتحول النشاط الإجرامي من الأماكن والمواضع المحمية إلى الأهداف الأقل حراسة في المنطقة نفسها، أو التحول كلية من مسرح جريمة إلى آخر في المدينة نفسها أو حتى خارجها، وأخيراً قد يحدث تغير في مسرح الجريمة ليس مكانياً ولكن زمنياً، بمعنى تحول المجرم عن ارتكاب جريمته من الساعات التي تعود النشاط فيها إلى غيرها من ساعات اليوم (Stangeland, 1998: 61).

ووجد الباحث نفسه أن هناك اختلافاً بين الجريمة السائدة في مدينة «ملقا» بجنوب إسبانيا، وتلك السائدة في الشريط الساحلي السياحي القريب منها تبعاً لخصائص كل من المسرحين، فالمدينة بتلاصق منازلها وإحكام حماية مساكنها

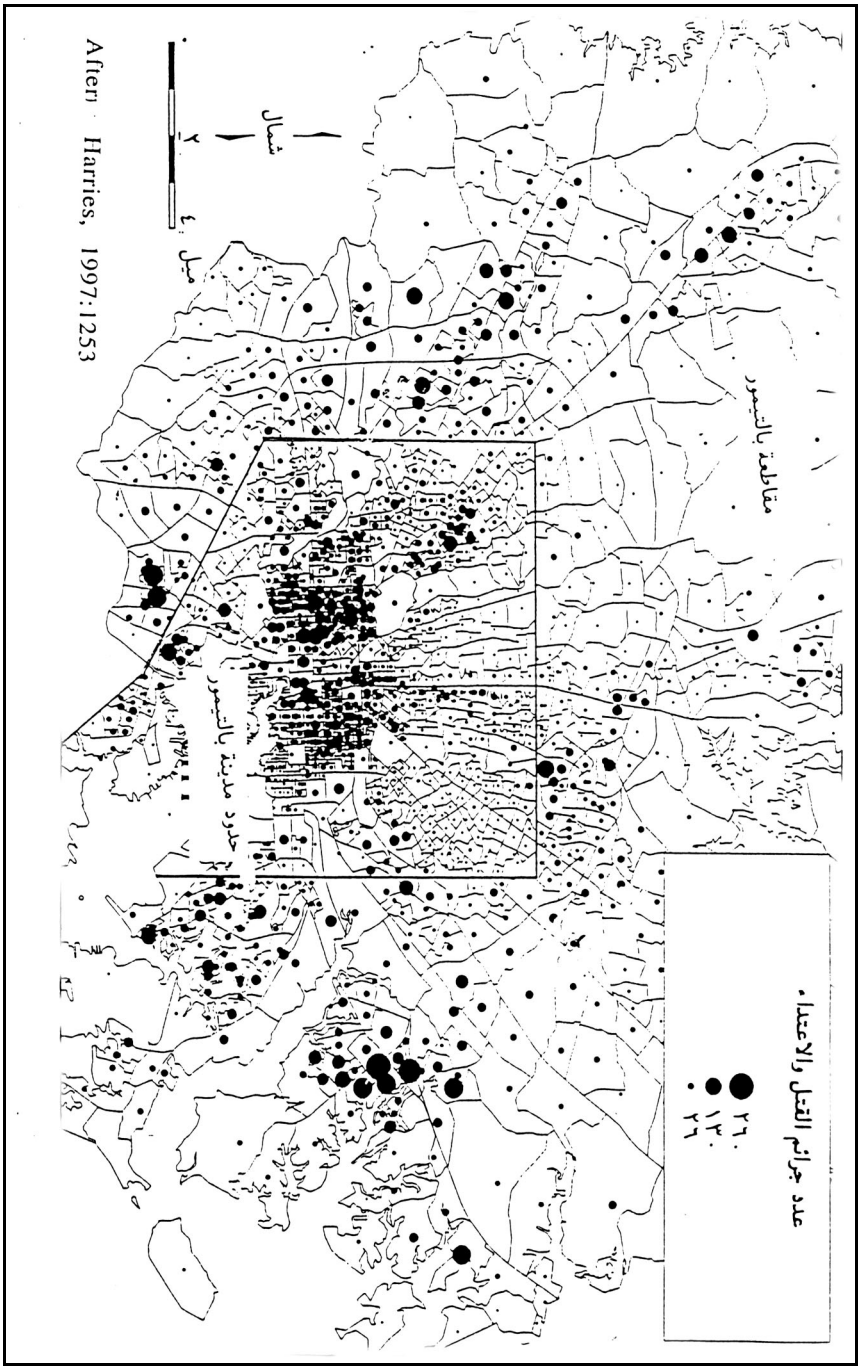

شكل (1): مسرح جريمة القتل والاعتداء في مدينة بالتيمور ومقاطعتها بحسب «بلوكات» المباني

وبخاصة الأدوار السفلية بالقضبان الحديدية وعدم ارتفاع مستوى سكانها الاقتصادي لا تقدم كثيراً من الفرص لجريمة السطو Burglary، في حين أن فرصة جرائم السرقة Robbery والسرقة من السيارات أكبر. ومعظم الجرائم في النطاق الساحلي ليست موجهة إلى المواطنين بقدر ما هي موجهة ضد السائحين تبعاً لخصائص مسرح الجريمة، إذ إن هؤلاء السائحين أكثر غنى وأقل اهتماماً بحماية مساكنهم، أي توجه الجريمة نحو السكان المؤقتين (Stangeland, 1998: 67). وبناء على ذلك يتعين على رجال الشرطة والمخطط ألا يكونوا على علم فقط بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمكان، بل أيضاً بالتغير الذي يمكن أن يحدث فيه مثل تغير استخدام الأرض، والذي ينعكس من ثم على التغير في نمط الجريمة Displacement of Crime Pattern.

ومن أجل فهم أكثر للجريمة لا بد من إدراك أنه في معظم الأحوال تكون مناطق الجريمة مركزة في نسبة صغيرة من الضحايا والسكان، وعلى المخطط الربط بين هؤلاء المعرضين أكثر للخطر وبين المسرح المقيمين عليه وفهم خصائصه (Ellingworth, *et al*., 1995: 365)، وتوجيه نشاط الشرطة وتركيزه في هذه المناطق. ويتعين على سجلات الشرطة أن توضح تكرار الجريمة أو تكرار الضحايا، وهو ما يعيب إحصاءات الجريمة الحالية التي لا تأخذ ذلك في الاعتبار.

ومن خصائص مسرح الجريمة صفاته المورفولوجية، وبخاصة في المدن مثل خطتها، وشبكة شوارعها ومادة بناء مساكنها. وفي دولة الإمارات العربية نجد أن نمط المساكن المسمى بالشعبيات المشيد من طابق واحد، وتعدد منافذه، ووجوده في أطراف المدينة، يكون عرضة للجريمة أكثر من غيره من الأماكن (محمد مدحت جابر، 1987: 83–85). وتوضح مورفولوجية منطقة الباطنية في مدينة القاهرة تفسيراً لشهرتها من تجارة المخدرات بخطتها العشوائية Organic plan، وتعقد شبكة الشوارع، وتلاصق مبانيها، ووجود كثير من المنافذ والسراديب السرية تسهل هروب المجرمين (Gaber, 1982a: 20-21).

ولمسرح الجريمة مستويات من الحجم تتراوح من العالم ككل Mega Level إلى المستويات الكبيرة Macro Level مثل الأقاليم والدول إلى الاقاليم متوسطة المساحة Meso Level، إلى المستوى الصغير Micro Level، إلى المستوى المحلي مثل منطقة الجيرة Local Level إلى مستوى أصغر من ذلك مثل الشارع أو بلوكات المساكن.

ومن الطبيعي عند الحديث عن مسرح الجريمة أن يتجه التحليل إلى التعميم وعدم الدقة كلما اتسع النطاق الجغرافي، لذا سوف يكون تحليلنا هنا مقصوراً على المستويات الأصغر لمسرح الجريمة.

ومنذ شاع التحليل المكاني للجريمة فإن التركيز كان أكثر على المدن ومراكز الحضر، وأصبح ذلك التحليل أكثر دقة حينما أدمجت فيه الاتجاهات السلوكية الحديثة التي تختبر تصور سكان المدن عن مسرح الجريمة وخصائص هذا المسرح فيما عرف باسم الصورة الذاتية (Subjective Image) للأشخاص، والتي هي في الواقع تتحكم في سلوكياتهم (Colledge & Rushton, 1974: Passim). لذلك تختلف مستويات الجريمة في المدينة تبعاً لخصائص مسرح الجريمة بحسب الأحياء (Intra Urban level) - كما تختلف من مدينة إلى أخرى تبعاً للخصائص المادية والاجتماعية والاقتصادية لكل منها (Inter-Urban level). ويتعين على الباحث ألا يتعامل مع الأرقام بصورة جامدة، ولكن لا بد له من شيء من التعمق والتخيل والإحساس بكل مسرح جريمة على حدة. وكما أشار «برانتنجهام، وبرانتنجهام»، فإن التحليل المكاني يستدعي اندماع التصورين الجغرافي والإيكولوجي (Brantingham & Brantingham, 1984: 335) وأن يكون الباحث مدركاً لخصائص مناطق بعينها في مسرح الجريمة. ومن ذلك ما وصل إليه كل من «بوتومز، ووايلز» في دراسة جريمة السلب والنهب وتعرُّف المنطقة الساخنة لهذه الجريمة Hot Spot of Predatory Crime باستخدام بيانات مكالمات الهاتف لمدينة مينابوليس الأمريكية بين سنتي 1985 و1986، ووجدا أن 50% من المكالمات التي تلقتها الشرطة للمساعدة، جاءت من عناوين تقع في مساحة 3,5% من مساحة المدينة، ولاحظا أنه برغم ارتفاع معدلات الجريمة في بعض المناطق فقد وجِدَ تفاوت بينها لا يمكن تفسيره إلا بمعرفة الخصائص المادية والحضارية لها (Bottoms & Wiles, 1992: 12).

ومن أحدث ما تدرسه جغرافية الجريمة اليوم، ما أطلق عليه التغيرات الموقعية (Situational Changes) والتي تحدث في بعض المدن[4] من تغير بدرجة أو بأخرى في معدلات الجريمة في بعض الأماكن والتي يجب أن تستجيب لها سلطات الشرطة

(4) من ذلك ما حدث في كثير من المدن المصرية في سبعينيات القرن العشرين بعد اتباع ما أطلق عليه آنذاك بالانفتاح الاقتصادي.

والمدينة عموماً بإحداث تغيرات مكانية وموقعية تؤدي إلى تغير في خصائص مسرح الجريمة، ومن ثم تقليل معدلات الجريمة في أنواع معينة منها؛ أي جعل المكان أكثر أمناً وأسهل في الدفاع عنه، وهو ما يتفق والمفهوم الذي قدمه (Newman) والذي أشير إليه في مواقع أخرى من هذه الدراسة، وقصد به الحيز الممكن الدفاع عنه Defensible Space. وفي بعض الأحيان يكون الجهل بخصائص مسرح الجريمة سبباً في وقوع كارثة، ومثال ذلك أن كل إنسان يقطن مدينة «بلفاست» عاصمة إيرلندا الشمالية، يعلم تماماً خصائص المدينة التي هي مسرح دائم لجرائم القتل بين المجموعتين المتحاربتين على أساس سياسي وعرقي وديني، نعني النزاع بين الكاثوليك والبروتستانت، ووجود شخص من فريق في منطقة فريق آخر يجعله هدفاً محتملاً للقتل، وتزداد المسألة تعقيداً في أجزاء من المدينة التي تتداخل فيها مناطق الطرفين. ومسرح الجريمة في هذه المدينة يختلف جذرياً عنه في غيرها، إذ إن مناطق جريمة القتل في المدن كثيراً ما تتصف بخصائص اقتصادية أو حضارية معينة أو قد تحدث بسبب صراع فوري، ولكن في «بلفاست» يتأثر القتل بالنواحي السياسية والدينية. كما أنه في معظم جرائم القتل في العالم تكون هناك معرفة سابقة بين القاتل والضحية، أما في بلفاست فليس شرطاً قيام هذه العلاقة[5]، إذ يحدث القتل لمجرد أن الضحية من الطرف الآخر، ويسمى هذا النوع من القتل (Doorstep Murder) إشارة إلى سقوط الضحايا عند عتبات الأبواب حال استجابة الضحية للطارق. وفي مثال «بلفاست»، فإن الدارس الذي يبحث عن إجابة للسؤال: لماذا يوجد عدم تناسب بين الضحايا؟ إذ تصل نسبة ضحايا الكاثوليك مقارنة بالبروتستانت إلى 1:2، وفي بعض مناطق شمال المدينة إلى 1:3؟ والإجابة عن السؤال تستدعي دراسة متأنية لمسرح الجريمة بشكل شامل ومحيط ودقيق من الناحيتين المادية والحضارية (Murray & Boal, 1979: 190-2)، إذ إن الأفراد في «بلفاست» يُقتلون في المكان الخطأ وفي التوقيت الخطأ، إذ إن كل فرد من إحدى الطائفتين وعند سيره يتعين عليه أن يعبر عدة مناطق محتملة للقتل، وهكذا فإن العنف والجريمة في «بلفاست» أصبحا سبباً ونتيجة في الوقت ذاته؛ سبباً في الفصل العرقي للمدينة مكانياً Spatially، ونتيجة

(5) يختلف هذا الوضع لجرائم القتل في بلفاست عنه في صعيد مصر مثلاً، إذ عادة ما تكون هناك علاقة ومعرفة سابقة بين الجاني والضحية في جرائم الثأر التي يكون مسرح الجريمة فيها ريفياً وليس حضرياً.

حين يوجد شخص في منطقة الخصم. ومن خلال الشرح السابق يتضح أن إهمال إدراك مثل مسرح جرائم مدينة «بلفاست» يتسبب في صعوبة تفسير ظاهرة الجريمة فيها. ومسرح جريمة الثأر في صعيد مصر هو مثال للمسرح المعقد، إذ يتضمن المسرح أبعاداً مكانية مثل اختيار مواضع معينة يسهل بعدها الاختفاء والهرب في الجبال والمناطق الوعرة، كما يتضمن أيضاً أبعاداً زمنية تتصل بموسم الصيف الذي يكتمل فيه نمو المحاصيل طويلة السيقان مثل القصب والذرة، وهو ما يهيئ للجاني فرصة الكمون والاختفاء في الأكمنة، وأيضاً فرصة الهرب بعد وقوع الجريمة (Gaber, 1982)، وقد تزايد الاهتمام بالمكان – بشكل واضح – في الدراسات الجغرافية حالياً، فضلاً عن بقية العلوم الاجتماعية وبخاصة في السنوات الأخيرة.

والمكان ليس كياناً مادياً فقط، ويصعب النظر إليه كذلك، إذ إنه مكان للقيم والعادات والأنشطة التي يصعب علينا أن ننظر إليها منفردة بعضها عن بعض، وبناء عليه فمسرح الجريمة يتباين من مكان إلى آخر بحكم مؤثرات طبيعية جغرافية وديموجرافية واقتصادية واجتماعية وحضارية... إلخ. وهذه تؤثر في تباين معدلات الجريمة.

تغير معطيات الجريمة مكانياً وزمانياً:

وجد الباحث «تريكيت» وزملاؤه عند مقارنة بيانات الجريمة في بريطانيا بين عامي 1982 و1988 أن الأهمية النسبية لأماكن حدوث الجريمة اختلفت بين التاريخين، فإن الجرائم ضد الملكية مثلاً أصبحت موزعة توزيعاً غير متساو في المناطق الانتخابية، وأن هذه التغيرات في مسرح الجريمة وعبر الزمن يمكن أن تعزى إلى تركز المجرمين (عدد المجرمين بالنسبة لكل ضحية)، وأن التباين في معدلات الإجرام من مسرح جريمة إلى آخر يعزى إلى واحد أو أكثر مما يلي:

1 – أن نسبة صغيرة من الجناة ترتكب نسبة كبيرة من الجرائم.

2 – أن نسبة صغيرة من الضحايا يعانون من نسبة كبيرة من الإجرام.

3 – أن عدداً صغيراً من المناطق (مسارح الجريمة) يُؤوي ويحدث عدداً غير متناسب من الأفعال الإجرامية (Trickett *et al.*, 1995: 343).

وبالنسبة للملاحظة الأخيرة فإن استخدام الأرض فيها هو المسؤول الأكبر (حي الأعمال التجارية – مناطق الترفيه – التسوق – المناطق الصناعية) عما يحدث

فيها من جرائم لا تتناسب مع عدد سكان كل جزء منها[6]، وذلك لوجود فرص الجريمة (Crime Opportunity) بصورة مختلفة، وعلى سبيل المثال فإن المناطق الأكثر خطراً في الجريمة في إنجلترا (High Crime Risk Area) والتي يعيش فيها 12% من الأسر، حدث فيها 37% من كل جرائم السطو، و33% من النشل والسرقة، و23% من السرقة من السيارات. لذا فإن أي استراتيجية حقيقية لمكافحة الجرائم من قبل الشرطة لا بد أن تأخذ في الاعتبار مسائل مهمة مثل خرائط استخدام الأرض والتغير في مسرح الجريمة ماديا وديموجرافيا واقتصادياً وحضارياً، مثل التغير الحادث في المدن الأمريكية من خروج من وسط المدن إلى الضواحي، علماً بأن هذه ليست قاعدة في كل مدن العالم، إذ تختلف مدن العالم المتقدم عنها في العالم النامي كثيراً (Clinard & Abbott, 1973).

تطور الاهتمام بمسرح الجريمة

تقع الدراسة الحالية ضمن ما يعرف اليوم باسم جغرافية الجريمة التي تطورت بوصفها موضوعاً فرعياً للجغرافيا منذ قرابة ثلاثة عقود مضت، مستفيدة من تطور أساليب البحث الجغرافي في الستينيات من القرن العشرين وبخاصة ما أطلق عليه الثورة الكمية، مما أتاح للجغرافيين تناول موضوعات الجريمة بصورة وإدراك لم يوجدا من قبل. ولتحقيق ذلك كان لا بد من فحص شامل لتعامل العلوم الاجتماعية الأخرى مع موضوع الجريمة مثل علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلم الجريمة وغير ذلك من العلوم اللصيقة بالموضوع. معنى ذلك أن جغرافية الجريمة لم تكن بمعزل عن هذه العلوم، وبقي أهم ما يميز التحليل الجغرافي عنها جميعاً، التركيز على البعد المكاني الذي يتفاعل من دون شك مع بقية الأبعاد البيئية والاجتماعية. وبدأ الجغرافيون يحاولون تأكيد ذلك البعد، فدرس بعضهم كيف يستجيب السكان للخوف من الجريمة Fear of Crime، وكيف يتباين ذلك الخوف مكانياً، وهو مجال لم تلمسه العلوم الأخرى بالدقة التي تناولته به الجغرافيا، وترجم الجغرافيون ذلك الخوف إلى توزيع مكاني موقع على خرائط عرفت باسم خرائط أسطح الخوف (Maps of Fear Surfaces) التي توضح الأماكن التي يخشاها الناس تبعاً لشهرتها في الجريمة والتي

(6) من أمثلة عدم التناسب في الجريمة ما يتصل بمنطقة «الباطنية» في حي الدرب الأحمر في القاهرة، والتي يضبط فيها جرائم مخدرات لا تتناسب مع مساحتها الجغرافية ولا مع عدد سكانها.

تتباين من منطقة إلى أخرى[7]. وخطا بعضهم على درب المنهج الإيكولوجي من إضافات مدرسة شيكاغو في العشرينيات، ولكن بالاستفادة من إمكانات الحاسبات الآلية الهائلة حالياً وتحليل مصفوفات معقدة من المتغيرات.

وهكذا شهد العقدان الأخيران كثيراً من الدراسات في جغرافية الجريمة؛ محورها الرئيس التحليل المكاني، ومسرح الجريمة تحديداً، وكيف يؤثر المكان في استهداف الجريمة من عدمه، ومن أهم هذه الدراسات عن مسرح الجريمة ما أطلق عليه «الرحلة إلى الجريمة» Journey to Crime وسلوك المجرم في هذه الرحلة، بمعنى اتخاذ قرارات ارتكاب الجريمة (محمد مدحت جابر، 1982). ولم يدرس ذلك البعد المكاني نظرياً فقط من واقع البيانات الإحصائية، بل ذهب بعض الجغرافيين إلى إجراء دراسات ميدانية في السجون لسؤال المجرمين والخاضعين للعقاب عن خصائص رحلاتهم الإجرامية في المكان (Rengert, 1992).

وعالجت الجغرافية مسرح الجريمة أو المكان، وتباين حدة الإجرام فيه بطريقة جديدة ابتدعها الجغرافيون، فقد ترجم بعضهم المكالمات التي تتلقاها الشرطة من السكان في المدن، وترجموا النداءات التي تطلب المساعدة في مسائل الأمن والخوف من الجريمة إلى درجات متفاوتة من حدة الجريمة، معتمدة على كثافة «الطلب» على الخدمات الشرطية، فأقام كثير منها قواعد بيانات، وجهزت برامج للحاسب الآلي لتعرُّف تركزات الجريمة في أماكن خاصة من المدن، كما حدث في مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مدينة بالتيمور في مريلاند، فإن إدارات الشرطة والمحللين طوروا أسلوباً ناجحاً للتنبؤ بجرائم السرقة المسلحة المتوقع حدوثها مستقبلاً في أماكن معينة من المدينة، أي التي ستكون هذه الأماكن مسرحاً لها، وبالمثل طور علماء الجريمة في كندا ما أطلق عليه Crime Template متضمناً ما يعبر عنه بحيز الإدراك Awareness Space، وأيضاً مفهوم حيز النشاط Activity Space، وهو النشاط المحتمل للمجرمين المحتمل في مسرح الجريمة، وكل ذلك يوضح ما سماه الجغرافيون مناطق الفرصة أو حيزها Opportunity Space والتي توجد في أماكن معينة من المدينة، ويحتمل حدوث الجريمة فيها. وأوحت الدراسات

(7) يعد الجغرافي البولندي «بارتينيكي» Bartiniki من أوائل من درسوا الخوف من الجريمة اعتماداً على دراسات مسحية حقلية واستبيانات تقيس آراء السكان؛ راجع قائمة المراجع.

سابقة الذكر والمنهج الذي اتبعته إلى التفكير في نمذجة Modelling الأماكن. كما فعل أحد الجغرافيين الذي يعمل في وحدة تنفيذ القانون وفرضه في كندا، ويدعى «كيم روسمو» Kim Rossmo في جامعة سيمون فريزر[8] SFU في فانكوفر بمقاطعة كولومبيا البريطانية بكندا عن طريق رسم خرائط لمختلف الأماكن في المدن توضح حيز النشاط فيها أو مجاله من أجل عمل نماذج لسلوك القتلة في الجرائم الخطرة (Harries, 1995: 199).

وجملة القول إن البحوث الحديثة في جغرافية الجريمة تبنت اتجاهاً مكانياً مختلفاً عما سلكته بحوث الماضي من مجرد رصد وتوزيع للجرائم في المكان، وإنما هدفت هذه البحوث الحديثة إلى تنقية أسلوب التعميم، واستخدام وسائل أكثر تعقيداً، وإبراز صفات المكان بصورة مجهرية، وتوضيح الاختلافات في الاستهداف للجريمة بربطها بالسلوك المكاني للمجرمين أنفسهم في مسرح الجريمة.

وثمة بعد مكاني آخر اهتم به الجغرافيون – وإن لم يكن متصلاً مباشرة بموضوع هذه الدراسة – ألا وهو جغرافية العدالة Geography of Justice الملازمة لجغرافية الجريمة، وهي وإن كانت غير لصيقة بمسرح الجريمة، فإنها نتيجة حتمية للنشاط الإجرامي على هذا المسرح. وبإيجاز شديد فإن الجغرافيين اهتموا فيها بعدم التساوي في العقاب على الجريمة نفسها. وتوزيع عدم التساوي هذا مكانياً. وكان «كيث هاريس» من أوائل المهتمين بهذا الشأن في كتابه الرائد «جغرافية الجريمة والعدالة في الولايات المتحدة الأمريكية» (Harries, 1974). ومن الطبيعي أن تكون العدالة المتباينة نتاجاً لتباين تقويم الجريمة وتعريفها مكانياً، ومثال ذلك أن تناول الخمور أو بيعها يُجرم بطريقة مختلفة في الولايات الأمريكية، وفي بعضها لا يجرم أصلاً، كذلك نجد أن نشاط الدعارة مجرَّم في معظم الولايات، في حين أنه نشاط مشروع في ولايات أخرى، وفي حالات كثيرة ينتج التباين في العدالة من اعتبارات عرقية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. والأمر اللافت للنظر اليوم، أن غير الجغرافيين في الدول المتقدمة يمارسون دراسات ويقومون ببحوث تخطو على درب جغرافية الجريمة بعد أن تيقنوا من فوائدها، أو يجرون دراسات ذات صبغة مكانية لما

(8) تعد الجامعة المذكورة من أهم مراكز دراسة علم الجريمة في العالم، وقد قام الباحث بزيارة الجامعة في صيف 1980، والتقى هناك الأستاذة باتريشيا برانتنجهام والدكتور بول برانتنجهام من رواد دراسة علم الجريمة.

لها من آثار إيجابية، لدرجة أن معظم إدارات الشرطة في هذه البلدان لديها الآن محللون يقومون بدراسة الخرائط للمدن والأقاليم بحسبانها مسارح للجريمة مختلفة الخطورة، ويدرسون أنماط الجرائم، ويقترحون تدبير المخصصات المالية ووضع الأولويات طبقاً للخطورة النسبية لمسرح الجريمة.

تباين معدلات الجريمة مكانيا بحسب مستويات مسرح الجريمة

يهتم الجغرافيون وعلماء الجريمة بفهم التباين الإقليمي على أسس بينية، وهو أمر ضروري لرجال الشرطة وبداية سليمة للتخطيط لمكافحتها. والأمثلة في جميع بلاد العالم كثيرة على التباين الإقليمي المكاني من ناحية، واختلافات الهيئة المكانية لمسرح الجريمة من ناحية أخرى. ومن ذلك دراسة «مارتنيز» عن التباين في معدلات القتل للضحايا من أصل لاتيني (ما يطلق عليهم في الولايات المتحدة الأمريكية السكان من أصل إسباني Hispanic)، وربط ذلك بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ووجد الباحث أن معدل جريمة القتل بين السكان من أصل لاتيني في مدن الولايات المتحدة الأمريكية (100,000/20) يقترب من المعدل نفسه للسكان السود (100,000/27) ولكنه كان ضعف المعدل القومي سنة 1980. ومثل هذه النتائج تفرض على الباحثين فحص أماكن معيشة هؤلاء السكان وموقعها داخل المدينة الأمريكية، وأهم من ذلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء السكان وتفاعلها مع المكان، مثل اللامساواة الاقتصادية، مما قد يؤدي في النهاية إلى ظهور ما يطلق عليه أماكن خاصة بعنف الأقليات ترتبط بأماكن معينة من المركز الحضري. هذه الأماكن التي هي عادة وسط أو بيئة Milieu تمثل نتاجاً مادياً، هو المكان أو مسرح الجريمة، وحضارياً يتمثل في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية. ووجد الباحث نفسه أن معدل القتل بين هذه الفئة يرتبط بالتغير في التركيب الطبقي لها وما ينجم عنه من صراع في الفئة السكانية نفسها، مما يؤدي إلى تغير أيضاً في مسرح الجريمة (Martinez, 1996) وخصوصاً أنهم مركزون في الولايات المتحدة الأمريكية في مراكز الحضر في أماكن تتميز دائماً بالهجرة الوافدة المستمرة.

وعلى مستوى الإقليم نفسه Intra-Regional، وحتى المدينة نفسها Intra-Urban نجد أن الباحثين قرنوا بين الأبعاد المكانية لمسرح الجريمة، والأبعاد الاجتماعية من ناحية وبين معدلات الجريمة من ناحية أخرى، ومن ذلك دراسة «هرشفيلد، وبويرز» سنة (1997) عن تأثير التماسك الاجتماعي Social Cohesion في تسجيل الجريمة في المناطق المحرومة Disadvantaged Areas، ووجدا أنه كان

يلزم تحديد هذه الأماكن المحرومة بدقة لما لها من انعكاسات على معدلات الجريمة، واستخدما لذلك معايير جيوديموجرافية Geodemographic، ومعياراً إنجليزياً هو مقياس الحرمان، ومؤشراً آخر هو مؤشر الظروف المحلية Index of Local Conditions، إضافة إلى مكونين مستقلين آخرين عن التماسك الاجتماعي، وبخاصة لتحديد الضبط الاجتماعي ومدى التنافر العرقي مكانياً. وبينت النتائج أن مستويات

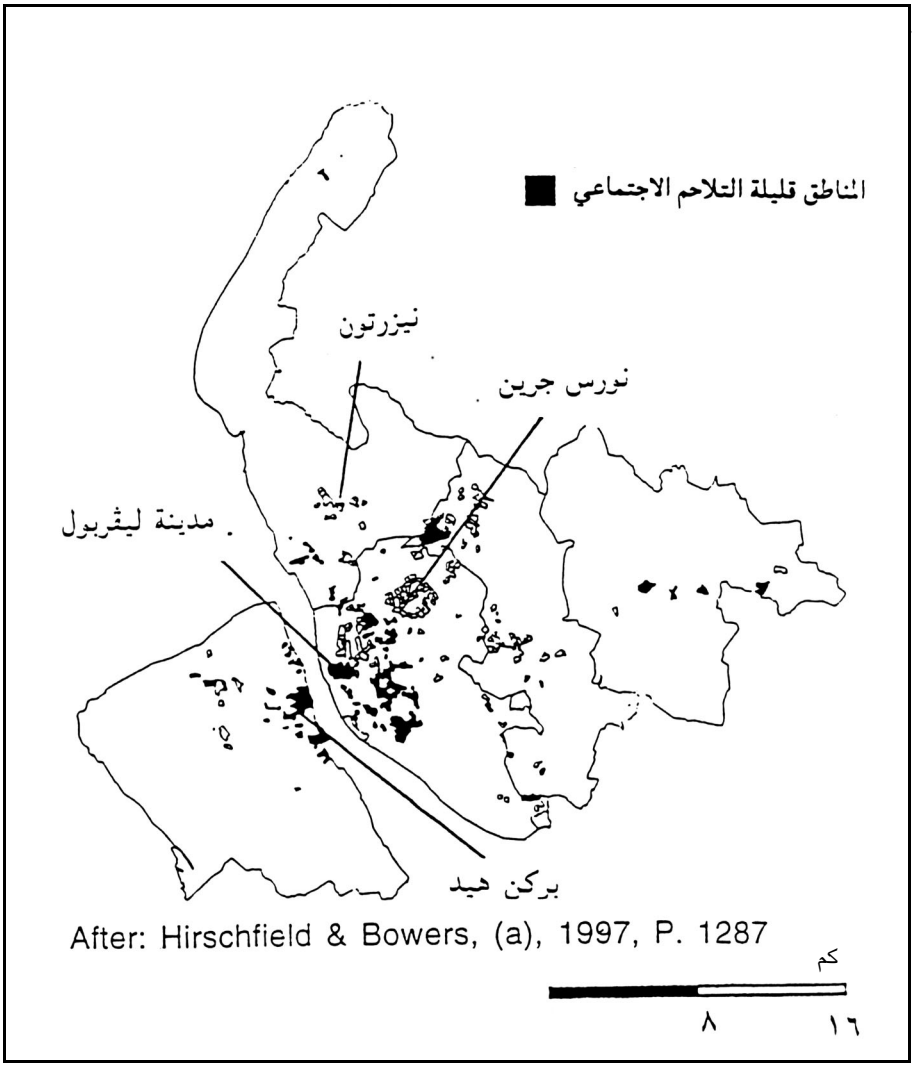

شكل (2): المناطق قليلة التلاحم الاجتماعي والمولدة للجريمة في ليڤربول

الجريمة تكون منخفضة بدرجة واضحة وأقل من المتوقع في المناطق المحرومة إذا كانت هناك درجة عالية من التماسك الاجتماعي، والعكس صحيح، ويوضح ذلك شكل (2). وتبين من هذه الدراسة أيضاً أن مشروعات حراسة المنازل ومراقبتها House Watch Schemes أدت إلى تقليل السطو المسلح في المناطق الغنية. في حين لم تحقق ذلك في المناطق المحرومة (Hirshfield & Bowers, 1997a: 1275). وقد ربط «هربرت» بين تحالف الفقر والحرمان الاجتماعي، والسكن دون المستوى Substandard Housing، والقيم الهابطة والاتجاهات الاجتماعية، وربط بين هذا كله وبين الجنوح في «كاردف» على أسس مكانية (Herbert, 1977: 85-5). واكتشاف مثل هذه المناطق يعطي إرشادات وعلامات للتنبؤ بمسرح الجريمة المستقبلي، ومن ثم يوجه النظر إلى نوعية الاستراتيجية المستخدمة في تقليل معدلات الجريمة (Hirshfield & Bowers, 1997b: 192). وفي دراسات الجريمة اليوم على مستوى المدينة نفسها يلجأ الباحثون عادة إلى ما يسمى Geodemographics، وهو تعبير يشير إلى وحدات جوار سكنية مصنفة على أساس التشابه والتجانس المكاني في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، ديموجغرافيا واقتصاديا، وفي الإسكان... إلخ. ويتيح ذلك التصنيف النطاقي Areal للباحثين اكتشاف التباين الجغرافي في حدوث الجرائم، والمشكلات الاجتماعية، والظروف الصحية وخصائص أسلوب الحياة، وسلوك المستهلكين، وكلها جوانب لها علاقة بالجريمة تكون مفيدة في رسم صورة عن المسرح الممثل للجريمة المحتمل. Potential Crime Area، وتستخدم في سبيل تحقيق ذلك وحدات العد السكاني Population Census Tracts، وهي وحدات مكانية مثالها هذه الدراسات عن المدن الأمريكية.

وعن مسرح الجريمة لا بد أن يعي رجل الشرطة الأبعاد المكانية التفصيلية لمناطق معينة في المدن، والتي من دون فهمها وإدراكها تصبح مكافحة الجريمة فيها غير ناجحة، من هذه الأماكن أو مسارح الجريمة ما يعرف في المدينة الأمريكية بوسط المدينة، والذي يكون عادة أكثر إجراماً وأقل في خصائصه الاجتماعية والاقتصادية، وهذه المنطقة من المدينة الأمريكية شهيرة في جرائم المخدرات والعنف. من أجل ذلك فإن الشرطة الأمريكية خصصت في معظم المدن الكبرى وحدة خاصة للانتشار السريع Rapid Deployment Unit (RDU) تدرك الأبعاد المكانية لوسط المدينة، ومهيأة بصورة كافية للتعامل في مثل هذه الأماكن مع جرائم العنف والمخدرات (Chambliss 1994: 177).

ومثل تلك المنطقة في المدينة الأمريكية نجد مثيلاً لها في بعض المدن العربية، فمنطقة الباطنية في حي الدرب الأحمر بمدينة القاهرة لها شهرة وسط المدينة الأمريكية في تداول المخدرات وتجارتها، ولعل هذا المثال (الباطنية) يقدم دليلاً أقوى على أن عدم فهم أبعاد المكان وإدراكها يؤثر في مستوى مكافحة الجريمة. فمنطقة (الدرب الأحمر) كان معدل الجريمة الخاصة بالمخدرات فيها سنة 1978، 100,000/230 مقارنة بنحو 100,000/16,5، 54,5 لكل من مصر ككل، ومدينة القاهرة على التوالي. وثبت من دراسة لهذه المنطقة أن خصائص الباطنية وهيئتها المادية والاجتماعية لها دخل كبير في ارتفاع معدل جريمة المخدرات فيها، (Gaber 1982a: 20-21)، وعلى مستوى أقاليم الدولة فإن عدم فهم خصائص المكان ومسرح الجريمة في منطقة مثل مصر العليا يؤدي إلى إخفاق ذريع في محاربة الجريمة هناك. وينطبق ذلك على جرائم الثأر التي تتطلب فهماً واسعاً بمورفولوجية صعيد مصر ومسالك مرتفعاته، وليس ذلك فقط، إنما فصلية استخدام الأرض Land Use Seasonality وما لها من علاقة بفصلية الجريمة في الصعيد في أماكن بعينها من هذا الإقليم الواقع في جنوب جمهورية مصر العربية (Gaber, 1982b: 4-9)[9].

ومثل هذه الخصائص المكانية هي التي أظهرت تبايناً واضحاً في معدلات جريمة القتل العمد في مصر في الماضي والحاضر، ففي سنة 1977 كانت محافظة أسيوط في مصر العليا صاحبة أكبر معدل في ذلك الشأن 100,000/17,85 مقابل معدل ضئيل للغاية على الطرف المقابل يخص محافظة دمياط ويصل إلى 100,000/0,84، وفهم خصائص مسرح الجريمة يعلل كثيراً من أوجه التباين، ويجعل مكافحة الجريمة أكثر فاعلية (Gaber, 1982 b: 3).

ومثل هذا التباين يوجه أنظار صناع القرار إلى توجيه الموارد بأنواعها إلى الأماكن التي لها أولوية في مكافحة الجريمة ولها خصائص مكانية (مسرح الجريمة) واجتماعية خاصة، كما حدث في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي زاد عدد ضباط الشرطة فيها وزادت الموارد في خلال العشرين سنة الماضية بنحو الضعف، وزاد المسجونون بنسبة 160%. وزاد توجيه الموارد للأماكن الخطرة في

(9) تكثر جرائم الثأر في صعيد مصر في فصل الصيف، وليس لذلك علاقة بالمناخ وحالة الطقس كما حاول بعض الباحثين تفسيره، إنما ترتبط زيادة هذه الجرائم بموسمية نضج محاصيل معينة طويلة وكثيفة تهيئ الفرصة لعمل «الأكمنة».

معدلات الجريمة والأكثر إلحاحاً (Chambliss, 1994: 192). كما أن فهم معطيات المكان، ومن ثم فهم تأثيره في مستوى معدلات الجرائم يسهم في تحديد أولويات المناطق المحتاجة إلى التنمية قبل غيرها. ويمكن أن نرى أمثلة لذلك في توجيه مشروعات التنمية حالياً في مصر للصعيد للإسهام في تقليل معدل جرائمه، وفي إيطاليا تم توجيه مشروعات تنموية للجنوب للتغلب على مشكلاته الأمنية والاقتصادية.

وقد أشار بعض الباحثين إلى إمكانية تأثير البيئة المادية في المكان الذي يعيش فيه الإنسان في ميل السكان واستعدادهم لارتكاب الجريمة، وهو ما يجعل معدلات الجريمة تختلف بحسب خصائص المسرح الذي تقع فيه، وقد أشار «نيومان» إلى أن حدة السلوك الإجرامي تتأثر بتصميم المناطق السكنية (Residential Areas)، على سبيل المثال الأماكن السكنية إن كانت مرتفعة أو منخفضة؟ هل المداخل تسهل الجريمة أو لا؟ الطرق الداخلية المؤدية إلى المنطقة... إلخ (Newman, 1973). والحقيقة أن معظم الباحثين يميلون إلى الاعتقاد بأن خصائص البيئة الاجتماعية والاقتصادية لمسرح الجريمة هي أكثر تأثيرا في معدلات الجريمة، ووجد Dahlback أن تأثير المكان الذي يقطن فيه السكان في حدوث الجريمة يزيد حين يكون هناك تباين كبير بين الأحياء داخل مدينة استوكهولم مثل مستويات الإسكان، برغم قلة وضوح ذلك بسبب السياسة التي اتبعتها خطط الإسكان الرامية إلى إلغاء الفصل العرقي وغير العرقي بأنواعه مما يجعلها مختلفة عن المدينة الأمريكية. ومع ذلك فيستحيل عدم وجود فروق مثل نسبة المولودين في الخارج، ونسبة من يعيش في منازل خاصة أو مشتركة، وتوزيع الأعمار، وكذلك التباينات الاقتصادية (Dahlback, 1996 329-345). ومعنى ذلك أن مسرح الجريمة في المدينة ليس كياناً مادياً فقط، ولكن خصائصه هي المهمة في حدة الإجرام. ويلاحظ أن رقعة المدينة في المثال السابق لا تمثل مسرحاً واحداً، وإنما عدة مسارح إجرامية مختلفة الحدة بحسب الخصائص المادية والحضارية في كل من أقسام المدينة وأحيائها؛ أي أن التحليل هنا هو على مستوى أجزاء المدينة.

التحليل المكاني لمسرح الجريمة ونظريات علم الجريمة

يهتم علم الجريمة بنظريات كثيرة تفسر الظاهرة، وتدرس الجريمة على مستويات عدة، ومنها النظرية التي تدرس بيئة الجريمة على المستويين الكبير والصغير والنظرية البيئية التي تهتم بالعوامل المتعلقة بالبيئات والظروف التي تحدث

فيها الجريمة، وعلى المستوى الكبير، فإن النظرية تدمج المتغيرات الاقتصادية والبنائية. وعلى المستوى الصغير تهتم النظرية بالسلوك الفردي في البيئة، وتميل النظرية في البحوث الأحدث إلى دمج التحليلين لكي يكونا أكثر فائدة لوجود روابط بين التحليلين (Harries, 1997: 1254). وسواء أكان التحليل على المستوى الكبير أم الصغير فكلاهما يتضمن أبعاداً مكانية واضحة في دراسة الجريمة، وعادة ما يكون تحليل الجريمة في المستوى الكبير على مستوى دولة أو أكبر، والصغير على مستوى مناطق العد السكاني، أو حتى على مستوى وحدات الجيرة Neighburhood.

والواضح أنه لسنين كثيرة كانت نظريات تفسير العنف تتبنى دائماً منظوراً اجتماعياً (Murray & Boal, 1979: 144-6) ولم يلتفت إلى البعد المكاني المتضمن فيه مسرح الجريمة إلا في فترة أحدث. والحقيقة أن التركيز على مسرح الجريمة لا ينفي أثر العوامل الاجتماعية، فهذه تتفاعل مع المكان. وكان التطور في تناول الجريمة من وجهة نظر مداخل متباينة مثرياً للبحوث في مجال الجريمة وواكب التطور الجاري في مناهج علم الجغرافيا التطور في مناهج العلوم الاجتماعية الأخرى وعلم الجريمة. وتحول الاهتمام في الجغرافيا من الفلسفات الوضعية Positivism إلى الراديكالية ثم إلى السلوكية وصولاً إلى ما أطلق عليها «الجغرافيا الإنسانية» Humanistic Geography التي ركزت على الأوجه النوعية والذاتية Qualitative & Subjective للسلوك البشري في المكان. وعند هذا الحد حدثت انطلاقة في مجال البحث الجغرافي عامة، والجغرافيا البشرية خاصة، وجغرافية الجريمة بالتحديد[10]، ونعني بذلك ظهور ما أطلق عليه الجريمة والخرائط الذهنية، بمعنى تباين تصورات البشر عن المكان، وخرائط الإدراك البيئي Environmental Perception، وتزايد الاهتمام بالقيم والمعاني المرتبطة بالمكان، وهكذا طويت صفحة قديمة في مناهج علم الجغرافيا اهتمت بمبدأ الحتمية البيئية Environmentalism في ثلاثينيات القرن العشرين، بمعنى تأثير الجوانب الطبيعية في النشاط والسلوك البشري ومنها الجريمة، مثل الربط بين عناصر المناخ في مكان ما وبين معدلات الجريمة وزيادة وقوعها، وظهرت فلسفات جديدة

(10) تتجه معظم دراسات الجغرافيا البشرية حاليا، وجغرافية الجريمة على وجه الخصوص نحو التركيز على الجوانب الإنسانية والسلوكية والسيكولوجية، ودمج هذه الجوانب مع الأبعاد المكانية – راجع: (Johnoston, *et al*, 1995: 99-101)

تقلل من شأن تلك النواحي ودورها في اتخاذ القرار. وكان في ذلك النهج الجديد إثراء لجغرافية الجريمة، وأصبحت صورة مسرح الجريمة ليست جامدة ولكنها متغيرة بحسب تباين قدرات الأشخاص العاديين، وأيضاً المجرمين، وليست صورة أحادية كما كان ينظر إليها في الماضي والتي ترصد المكان كما هو. وأصبحت الصورة هي المكان كما يدركه أفراد المجتمع كل بطريقته. وعلى الرغم من أن دراسات الجريمة وبخاصة في الماضي – قد لمست البعد المكاني بدرجة أو بأخرى، فإنها وكما يذكر «موراي، وبول» وجهت اهتمامها إلى الارتباطات الإحصائية في الجريمة والعنف من ناحية، وخصائص البيئة المادية (ومنها المكان أو مسرح الجريمة)، والاجتماعية من ناحية أخرى بشكل وبائي ارتباطي (Correlational Epidemiology)، وكان الخطأ الأكبر في هذه الدراسات في رأيهما التعميم وعدم ترجمة الارتباطات بين البيئة والعنف إلى فهم أكثر لسلوك الأفراد في المكان، بمعنى أن المكان يؤثر في سلوك الأفراد (Murray & Boal, 1979: 147-8)، وتحول التركيز حالياً على العمليات Processes المسؤولة عن السلوك البشري في المكان (Johnston *et al.*, 1986: 28). ومن هذا المنطلق فإن الجديد في النظر لمسرح الجريمة في ظل المداخل السلوكية هو عدم النظر إلى مسرح الجريمة نظرة موضوعية Objective فقط كما تبدو للجميع، إنما لا بد من الاهتمام بتعرّف الصورة الذاتية لهذا المسرح لدى مختلف الفئات والأفراد، إذ يكوّن كل منهم صورته الذاتية Subjective Image عن المكان، وهذا يؤثر كثيراً في تعرُّف الجريمة مكانياً، ويفيد في التخطيط لها أيضاً.

مراحل الإدراك المكاني في مسرح الجريمة

يختلف الأفراد في درجة إدراكهم للمكان بحسب الخريطة الذهنية التي يكونها كل منهم، وعادة ما تكون هذه الصورة محيطة بالمكان ومدركة له مع طول الإقامة فيه، وقد ذكر «ستيفن كابلان» أن تلك الصورة الذهنية لكي تتكون لدى الفرد لا بد من المرور بأربع مراحل هي: الإدراك أو التعرف Recognition، والتنبؤ Prediction، والتقويم Evaluation، وإجراء العمل Action، وبناءً على ذلك فإن الفرد سواء أكان مواطناً عادياً أم مجرماً، أم رجل شرطة فمن الممكن أن يمر بهذه المراحل لاكتساب الإدراك وتكوين الصورة الذهنية الخاصة به عن المسرح الذي يعيش فيه. ويتضمن الإدراك معرفة الموقع والعلاقات المتضمنة، والأماكن الأكثر أمناً والأقل أمناً. أما التنبؤ فهو القدرة على معرفة حدث مستقبلي في المكان، ودمج الإدراك مع التنبؤ

يساعد على تكوين خريطة احتمالات Probability Map عن المكان.

أما عن التقويم، فاعتماداً على ما سبق ذكره، يحدد الفرد الاختيارات والبدائل التي تحوز رضاه أو لا تحوزه في البيئة أو المكان، ويجعله ذلك يقسم البيئة إلى عناصر، وأين يحسن التجول في المدينة مثلاً، وأين لا يحسن ذلك. وأخيراً فإن الفعل أو العمل هو محصلة العناصر الثلاثة السابقة، ويكون قرار الفرد نابعاً من وفرة معلوماته أو نقصها عن المكان (Ley, 1974: 220-6). وأشار «لي» إلى أنه في حالة نقص المعلومات عن إدراك بعض الأماكن أو جزء من المدينة فإن بعض الأفراد يتبع خطة صارمة، وبالطريقة نفسها فإن المجرم لا يقوم بارتكاب جريمته إلا بعد إتمام الإدراك المكاني للمسرح الذي سيزاول فيه نشاطه.

واختلاف تحركات المجرمين في المكان هو نتاج تباين صور الإدراك المكاني بينهم بخصوص مسرح الجريمة من ناحية، واختلاف درجة خبراتهم الإجرامية ومستوياتها من ناحية أخرى. كذلك فإن اختلاف معدل كشف الجرائم والمجرمين وضبطهم Detection Ratio يتأثر بطبيعة المكان أو المسرح، وملامح مورفولوجيته التي تساعد على كشف الجرائم أو تعوقه.

وتعد المسافة التي يقطعها المجرم في مسرح الجريمة لارتكاب جريمته أكثر الأبعاد التي حظيت بالدراسة من وجهة نظر مكانية، وفهم هذه الحركة للمجرم في هذا النطاق الجغرافي، ومسرح الجريمة ضروري من قبل القائمين والمخططين للتحكم في الجريمة؛ وعلى رأسهم بطبيعة الحال رجال الشرطة.

حركة المجرم في مسرح الجريمة: الرحلة إلى الجريمة

شاع تعبير «الرحلة إلى الجريمة» بين الباحثين وعلى الأخص بين الجغرافيين ممن اهتموا بجغرافية الجريمة، لما في الموضوع من بعد مكاني واضح. والتعبير مشتق أساساً من مصطلح الرحلة إلى العمل The Journey to work في جغرافية العمران. وفي بداية دراسة هذا الموضوع كانت المسافة بين سكن الجاني والهدف Residence-target هي الفيصل في التحليل، إذ تختلف هذه المسافة بحسب خصائص مورفولوجية المدينة من ناحية؛ وخصائص المجرم الشخصية والديموجرافية من ناحية أخرى، وبحسب طبيعة كل جريمة أيضاً. وأثبتت تحليلات كثيرة في الموضوع تناقص النشاط الإجرامي مع البعد عن سكن الجاني، إذ يبدو عندئذ نوعاً من الانحدار gradient في عددها بطول المسافة، وهو ما يتفق ونظرية Distance Decay Theory المطبقة في فروع كثيرة للجغرافيا البشرية، وهنا تعني تناقص الجرائم للمجرم نفسه وتناقص نشاطه في المكان بعيداً عن مقر إقامته الدائم، وعموماً

فإن دراسة «الرحلة إلى الجريمة» قديمة ترجع إلى الباحث «لند» Lind منذ الثلاثينيات، وهي عموماً متوسطة الطول آنذاك في حدود ميل واحد، وبعدها درس الموضوع كثير من الباحثين (Stangeland, 1998: 70)، وارتبط مفهوم رحلة الجريمة بمصطلحات كثيرة ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين أو نحو ذلك، مثل قول موريس: إن الجريمة ترتكب حيث تكون هناك فرصة مواتية (Morris, 1957: 93)، وجاء كثير من أفكار الرحلة للجريمة في مقالة تيرنر (Turner, 1969: 11-26) وطور الجغرافيون ذلك فيما بعد في تعبير فرصة الجريمة Crime Oportunity، ثم صاغ «رينجرت» نموذجه عن السلوك المكاني الإجرامي Criminal Spatial Behavior، وأشار إلى أن عدد المساكن المهجورة أو التي تخلو من سكانها في كل منطقة، يمكن اتخاذه معياراً للفرصة المتاحة لجرائم التخريب Vandalism والحريق المتعمد Arson في المنطقة نفسها (Rengert, 1972: 109). وهو معيار يناسب مدن الغرب أكثر من غيرها، وقد تحفظ بعض الباحثين على الأفكار الأولى لرحلة الجريمة، ومن ذلك قول Stangeland: إن المفهوم يخص ساكني المدينة ويستثني الجناة من خارجها ممن ليس لهم سكن دائم، إذ لوحظ في بعض دراسات عن الجريمة في مدينة استوكهولم أن 26,3% من حالات السطو ارتكبها جناة من خارج المدينة (Stangeland, 1998: 20-61-77). ووجد «هسلنج» أن نحو خمس المقبوض عليهم (19%) في مدينة أوترخت Utrecht كانوا من خارجها (Hesseling 1992: 98-114). وفي دراسة للباحث عن الجريمة الحضرية في مصر وجد أن حجم المدينة City Size له علاقة بنسبة الجناة من خارجها، وهكذا كان نصيب القاهرة من المجرمين الذين أسهموا في الجريمة فيها أكثر من نصيب الإسكندرية (Gaber, 1982 a: 31-34)[11]. وفي دراسة أخرى عن الجريمة في مدن الخليج العربية اتضح أن الجرائم ضد النفس تكون أقصر مسافة من الجرائم ضد الملكية (محمد مدحت جابر، 1987: 88–92).

ويتركز التحفظ الثاني على مدى دقة عناوين الإقامة التي يكذب المجرمون عادة عند الإدلاء بها، فبعضهم ليس له محل إقامة ثابت، وينتقلون من مكان إلى آخر خوفاً من القبض عليهم، وعادة ما يدلون بعناوين ذويهم. كذلك فإن بعض الجرائم لا تكشف أبعادها تماما، ومعدل البت في بعض القضايا وتصفيتها Clearance rate يتراوح بين 10 و 30%، ويعمد الجناة الذين لم يقبض عليهم للانتقال إلى منطقة أخرى من المدينة، بمعنى أن مسرح الجريمة يتميز بالدينامية، ولا بد أن تضع سلطات مكافحة الجريمة ذلك في اعتبارها

(11) استقى الباحث بياناته عن الجريمة الحضرية في مصر وخصوصاً في المحافظات الحضرية مثل القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس من مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية خلال دراسته الميدانية.

عند التخطيط لمنع الجريمة ومكافحتها. وبرغم ذلك تبقى معطيات الرحلة للجريمة موحية ببعض الأفكار المتفق عليها. وفي المدينة الأمريكية كما في معظم المدن تكون رحلات جرائم النفس أقصر من الجرائم ضد الملكية، ونجد جرائم الضواحي محلية، في حين أن جرائم وسط المدينة أطول مسافة (Stangeland, 1998: 21).

ومن الدراسات التي أجريت في موضوع (الرحلة إلى الجريمة) دراسة قام بها «بيتر فان كوبن»، و«روبرت جانسن» عن جريمة السرقة في هولندا؛ وضح فيها أن المسافة المقطوعة في رحلات السرقة دعمت بقوة أفكار قلة الجرائم وتضميناتها مع طول المسافة بعيداً عن سكن الجاني؛ التي تعني قلة ارتكاب المجرم لجرائمه كلما زادت المسافة بعدا عن سكنه[12]. وأوضحت دراستهما أن نصف الجرائم وقع في نطاق 3,5 كم من السكن الخاص بالسارقين، وفي هذا السياق لم تشذ النتائج عما استقي من كثير من الدراسات المشابهة، كذلك أوضح الباحثان أن طول المسافة ارتبط بخصائص الجناة، وخصائص الأهداف، وأنهم عموماً عملوا على تقليص الجهد، وتعظيم الفرصة، وهم لم يتحركوا بعيدا ما لم يكن هناك حافز لذلك، وهذا التحليل لا يكشف عن علاقة سببية واحدة، إذ إن الباحثين لم يستطيعا تقرير: هل يتحرك الجناة بعيداً للحصول على مكاسب محتملة، أو أن السارقين المحترفين فقط هم الذين يتحركون بعيداً عن المناطق المعروفة ويتحولون إلى مناطق وأهداف أكثر ربحية؟ (Koppen & Jansen, 1998: 243-4). ومن التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة على مفهوم الرحلة للجريمة ما قدمه «رنجرت» في دراسة عن رحلة الجريمة سنة 1992، إذ أدخل تطويراً جذرياً على نموذج رحلة الجريمة التقليدي، إذ قسم هذه الرحلة إلى ثلاث مراحل: (1) نقطة البدء Origin، وهي سكن الجاني، ومنها يصل إلى نقطة المرسى Anchor point والتي منها يبدأ رحلته ليصل من خلال أحد الطرق إلى المرحلة الثانية وهي؛ (2) عبور المجال Traversing space لكي يحدد مكان بحثه عن هدفه، مسقطاً من حسابه بعض الأماكن غير المناسبة لنشاطه الإجرامي بحسب معطيات صورته الذهنية عن المكان، ومن هذه المرحلة يصل إلى المرحلة الثالثة التي فيها تلوح في الأفق فرصة مواتية، إذ تسمى؛ (3) المرحلة النشطة للبحث عن هدف The Active Serach Phase، وفيها يحدد بدقة موضع Site الهدف Target (Rengert, 1992: 109-110).

(12) إحدى نظريات الجغرافية البشرية بصفة عامة، وجغرافية الجريمة بصفة خاصة، مفادها في جغرافية الجريمة تناقص فرص ارتكاب المجرم لجرائمه بالبعد عن مقر سكنه أو إقامته الدائمة. وقد طور «رنجرت» هذا المفهوم في الآونة الأخيرة.

وبطبيعة الحال لا ينطبق التحليل السابق على كل الجرائم أو كل المجرمين، إذ تتسم جرائم المخدرات بالذات بالتعقيد الكبير في مسرح الجريمة، وتتميز بالطول وعدم خضوعها للمعطيات السابقة عن رحلة الجريمة تماماً. وقد أدخل (Hakim & Weinblatt) أفكاراً جديدة على الرحلة إلى الجريمة، مثل أنه كلما كانت المسروقات ثقيلة، كانت المسافة المقطوعة (رحلة الجريمة) أقصر، كما هو الحال في الساطين على المنازل. وتكون سرقاتهم ضخمة، لذا تكون جرائمهم قريبة من مساكنهم. أما سارقو النقود والنشالون فرحلاتهم أبعد، وهذه أفكار متضمنة من نموذج «فون ثونين» الشهير المسمى بالدولة المنعزلة[13] (Hakim & Weinblatt, 1984: 24-30). وأشار رنجرت إلى أن المجرم المحترف تكون لديه رحلة جريمة معقدة نوعاً ما عن غيره، إذ تكون لديه خريطة ذهنية تتيح له عدة بدائل إجرامية، مما يطيل من رحلته (Rengert, 1992: 111-114)، وفي نهاية هذا التحليل نشير إلى ضرورة الإحاطة بجميع جوانب هذا الموضوع المهم، وهو حركة المجرم في مسرح الجريمة، ودراسة سلوك المجرم في المكان إضافة إلى خصائص هذا المكان، وبذلك يمكن وضع نماذج تتنبأ بالجريمة مستقبلاً بما يسهم في منع الجريمة ومكافحتها، وإدراك أن بعض رحلات الجرائم تتصف بالفصلية Seasonality كما هو الحال في أوقات العطلات والاحتفالات (رأس السنة)، والمناسبات السنوية السياحية مثل مهرجان التسوق الذي يقام في مدينة دبي سنوياً، ولذا لا بد من أخذ ذلك في الاعتبار، إذ تؤثر هذه الأحداث الموسمية في حدوث تغيرات جذرية في تضمينات رحلة الجريمة الاعتيادية.

التحكم في مسرح الجريمة وحمايته من خلال التقانات الحديثة

يتزايد الاتجاه في العالم أجمع اليوم نحو إشراك أكثر من جهة في مكافحة الجريمة، وأن ينظر إلى منع الجريمة والتحكم فيها نظرة بينية تشابكية، وفي البلدان النامية يعتقد معظم الناس أن مكافحة الجريمة تدخل في مهام الشرطة وحدها. والواقع أن العبء الرئيس في هذا السياق لا يزال يقع على عاتق الشرطة، ولكن البرامج الحديثة واستخدام التقانات المستجدة لا تؤتي أحسن النتائج إلا بإشراك

(13) نموذج افتراضي قال به ڤون ثونين سنة 1826 يفسر استخدام الأرض حول مدينة رئيسة هي السوق لما أطلق عليه الدولة المنعزلة، وكيف أن توزيع الاستخدامات بعداً وقرباً من السوق (المدينة) يتأثر بحجم الناتج؛ هل هو كتلي أو خفيف الوزن، وسرعة فساد السلعة، وكلفة النقل. راجع: (Johneston, *et al*, 1995: 672 - 673).

المواطنين أنفسهم، والهيئات غير الحكومية في ذلك. وقد جاء التحول في نظرة مكافحة الجريمة من زيادة اتجاه الجغرافية بصفة عامة وجغرافية الجريمة بصفة خاصة نحو المداخل السلوكية، بعد أن أصبح مفهوم مكافحة الجريمة لا يتضمن أبعاداً مادية فقط، وإنما اجتماعية وحضارية وسلوكية أيضاً.

وليست هناك غرابة في التحليل سابق الذكر، فقد حرص الإنسان منذ القدم على تهيئة المكان الذي يعيش فيه تهيئة تعطيه الإحساس بالأمن من خلال التصميم العمراني، وإقامة الحصون والقلاع، بمعنى حماية الحيز Space سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. ومن أهم من تصدى لفكرة الحيز الآمن أو المكان الذي يمكن الدفاع عنه «نيومان» الذي كان من أوائل من درس هذا الموضوع تحت عنوان: Defensible Space (Newman, 1973)، وقد نشطت الاجتهادات في دراسة مسرح الجريمة ليمكن حمايته بشكل أفضل من خلال إجراء مادي وبشري، أما الأول فيعيد تخطيط البيئة لتصبح أكثر أمناً وسهولة في حمايتها. أما الثاني فيتناول تصحيح الأوضاع المادية والاقتصادية والاجتماعية في الأماكن المحتاجة إلى ذلك، فتقل معدلات الجريمة[14].

وقامت «برانتنجهام، وفوست» بتطوير نموذج يتألف من ثلاثة أجزاء: **الأول** منه موجه إلى تغيير النواحي البيئية المادية والاجتماعية المساعدة على النشاط الإجرامي، و**الثاني** موجه إلى المناطق ذات الخطورة الإجرامية أكثر من غيرها وإلى سكانها بهدف منع الجريمة قبل وقوعها، أما **الثالث** فموجه إلى الأماكن التي حدثت فيها جرائم بالفعل من أجل منع حدوث المزيد منها (Brantingham & Faust, 1980: 28).

وكان لدراسات التحكم في المكان ومسرح الجريمة أكبر الأثر في إثراء جغرافية الجريمة وإسهام الجغرافيين بالكتابة فيها، وقاموا بربط ذلك بالأبعاد السلوكية التي سادت الجغرافيا البشرية بوجه عام في السنوات الأخيرة، والاستفادة من دراسة سلوك الجناة في المكان والتنبؤ بحدوث الجرائم في أماكن بعينها وعمل نماذج تساعد على ذلك، ومن ثم تركيز المراقبة والحراسة على أماكن بعينها، والتي ينظر إليها علماء جغرافية المدن وعلم الاجتماع الحضري على أنها مناطق

(14) أسهمت تقانة نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في العقد الأخير في سرعة مثل هذه الدراسات ودقتها، وأيضاً الدمج بين الجوانب المادية والبشرية.

مشكلات Problem areas. وكان أن هبطت نسبة الإبلاغ عن الجرائم في هذه الأماكن بعد تطبيق نماذج مكافحة الجريمة بنسب تراوحت بين 42% لجرائم السطو، و27,5% للسرقات الخطرة (Brantingham & Brantingham, 1984: 347). والحقيقة أن التقدم الجاري في الدول المتقدمة في مجال التحكم في مسرح الجريمة وحمايته، لا يعزى إلى الأجهزة والتقانات المستخدمة فقط، وإنما يعزى أيضاً إلى النظرة إلى هذا المسرح نظرة شمولية، وتحليل الجريمة في المكان من قبل أكثر من متخصص تبعاً لنهج بيني يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية مثل الأنشطة الاقتصادية ومواقع المحلات التجارية، وكذلك الجغرافية مثل الاستخدام الحضري للأرض، ومستويات الأحياء الاجتماعية والاقتصادية باستخدام مؤشرات حضارية، وإشراك السكان في البرامج التي تهدف إلى تقليل معدلات الجريمة ومكافحتها، وأخذ نظرة هؤلاء السكان الذاتية عن الجريمة Subjective Image في الاعتبار، وليس فقط الصورة التقليدية الموضوعية التي يراها الجميع بشكل واحد Objective Image، وفيما يلي نورد بعض الأمثلة والتجارب الحقيقية والمقترحة للتعامل في مسرح الجريمة بصورة أفضل تؤدي إلى تناقص معدلات الجريمة والتحكم فيها:

1 – تقليل الفوارق الإقليمية في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، حيث تكون التنمية موزعة توزيعاً غير متساو uneven، مما ينتج عنه عدم المساواة، وتكون العدالة منقوصة أيضاً لدى سكان الأقاليم المحرومة، وعادة ما تكون هذه الأقاليم المحرومة مسرحاً لجرائم من نوع خاص، كما أن مسرح الجريمة هناك يكون ممتداً ومتسعاً وغير محدد عما هو الحال عليه في المدن، حيث يكون ذلك المسرح أقل امتداداً وأكثر تحديداً. ومن أمثلة عدم التوازن الإقليمي هذا شهرة بعض الأقاليم في كثير من دول العالم بجرائم بعينها، مثل شهرة الجنوب الأمريكي بجرائم القتل، والصعيد المصري بجرائم الثأر، والجنوب الإيطالي بجرائم المافيا، ومنطقة المثلث الذهبي بجرائم المخدرات. ويعكس مسرح الجريمة هنا الحرمان النسبي Relative deprivation الذي يعانيه السكان. وزيادة قوة الشرطة وحدها لن يحل المشكلات، إذ يستدعي الأمر تنمية متواصلة Sustainable Development في مثل هذه الأقاليم.

2 – النظر إلى مجال عمل الشرطة المكاني ليس على أنه مجال موحد متشابه الخصائص، بل على أنه مكون من مستويات من الخطورة الإجرامية، بمعنى وجود هيراركية أو تسلسل في الخطورة توجه الشرطة على أساسها نشاطها، بحيث تحظى

المناطق التي تسمى في جغرافية الجريمة «بالنقاط الساخنة» [15] Hot Spots of Crime بالجهد الأكبر، حتى لا يكون هناك هدر في قوة الشرطة. ومن أمثلة ذلك تحديد مناطق الجريمة الساخنة، وربطها بمستوى الفقر والغنى في مدينة ليفربول كما يوضح شكل (3).

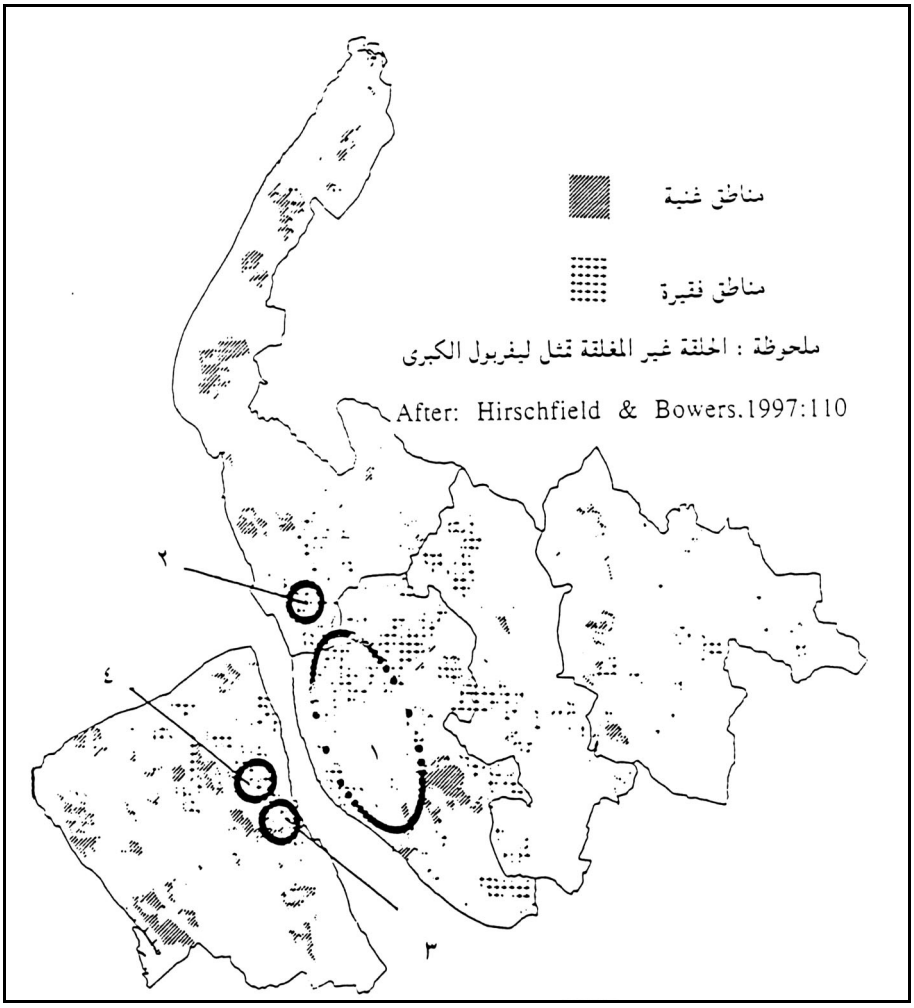

شكل (3): مناطق «الجريمة الحادة» وعلاقاتها بمستوى الحياة في منطقة ليفربول

(15) مناطق جغرافية تنتج عدداً من الجرائم والعنف وعدم الأمن بصورة لا تتفق مع مساحتها أو عدد سكانها، كما قد يعرف عنها شهرة الإجرام، ومن ذلك وسط المدينة الأمريكية، ومنطقة الباطنية في القاهرة.

وتستفيد الشرطة في ذلك من التقانات المتاحة، ومن ذلك نموذج يسمى Top-Down Model يقيس ويقارن مستويات الجريمة المحلية حتى مستوى وحدات الجوار، بالمستويات الإقليمية والقومية في الدولة من خلال تحليلات الاختلاف Difference Analysis، والتنبؤ بالمستويات المحتملة مستقبلاً بصفة عامة، وعلى مستوى كل جريمة. ومن الجدير بالذكر ألا تهمل النواحي الحضارية والاجتماعية في التحليل، لأن الارتباطات الإحصائية وحدها والمقارنات الرقمية لا تقدم الأسباب لارتفاع معدلات الجرائم في حالات كثيرة، لذلك تتصف التحليلات بالتعسفية.

3 – النظر إلى مسرح الجريمة من خلال استجابات السكان – وخصوصاً في المدن – ونظرتهم الخاصة عن أحيائها حتى تكون برامج مكافحة الجريمة متناغمة مع آرائهم من جهة، ومع النشاط الإجرامي الفعلي في هذا المسرح من جهة ثانية، ولتوضيح ذلك فإن «بارتينكي» قام بدراسة عن الجريمة في بولندا، وأوضح أن الدولة تبنت عدة سياسات لمكافحتها، مما قلل من معدلاتها كثيراً، وبينت دراسته أن الخوف من الجريمة يفوق عملياً الخطر الفعلي من الجريمة، لذا فإن رد فعل الجمهور هو للخوف وليس للجريمة نفسها. ودلل بسلوك السكان مثل الاستحكامات والأقفال وترك الأنوار مضاءة برغم عدم وجود السكان في المنزل، وترك أجهزة الإذاعة تعمل لإعطاء الإحساس بوجود السكان. كذلك أثبتت الدراسة أن هناك أنحاء من المدن يتحاشى السكان السير فيها تبعاً للصورة الذهنية الذاتية لكل منهم. ومثل هذه الدراسات تفيد في تعرُّف مناطق الجريمة الفعلية ومسارحها بدلاً من إهدار الأموال لمجابهة خطر غير موجود في الواقع (Bartiniki, 1989: 135-160).

4 – الأخذ بالتقانات الحديثة، إذ إن برامج مكافحة الجريمة لم يكن من الممكن إنجازها دون التقدم المذهل في التطور في الحاسبات الآلية والتقانات التي صحبت الثورة الإليكترونية، إذ من خلالها يمكن جمع بيانات هائلة ومتنوعة ذات مدى واسع له علاقة بالجريمة، ومن أمثلة ذلك ما استخدم في بريطانيا في منطقة نورث تاين ساید North Tyneside، إذ قامت إدارة الشرطة فيها بمبادرة مكافحة الجريمة crime prevention intiative (CPI). وطورت قاعدة بيانات جغرافية خاصة (GCD) Geographical crime database. وبمقارنة هذه الأساليب بالأساليب القديمة التي كانت تكافح الجريمة عن طريق خرائط تقليدية توقع عليها أماكن ارتكاب الجرائم وما إلى ذلك، نجد أنه لا وجه للمقارنة، إذ كانت الأساليب التقليدية تتصف بالتأخر الشديد في تحليل الجرائم وأماكنها وتعتمد الأسلوب اليدوي في توقيعها، مما يقلل

من فائدتها لعدم مواكبتها للأحداث والطلب على خدمات الشرطة، ومن الأمثلة الأخرى لاستفادة قوات الشرطة من هذه التطورات، ما حدث في شرطة «سيراكيوز» في ولاية نيويورك من إصلاح وتحديث في هذه القوات تطلبه ما جرى في المدن الأمريكية من تغيرات ديموجرافية نتجت عن الخروج المكثف للسكان من وسط المدينة، وباتجاه الضواحي، مما أوجب إعادة النظر في توزيع قوات الشرطة بحسب الاحتياج الحقيقي لها في مناطق أكثر من أخرى مكانياً، والتغير الذي يلحق بأنحاء المدينة زمنيا، بما يحتم سرعة نشر القوات وانتقالها، وهذا لا يمكن أن يتم إلا في ظل نظام آلي كفء وسريع يلبي الطلب على خدمات الشرطة في «سيراكيوز»، وتوزيع مناطق الدرك الفعلية والمقترحة نتيجة التغيرات السكانية التي أشرنا إليها (Sanders, 1989: 287). وعملت الشرطة المذكورة على تبني استراتيجية مؤلفة من ثلاثة عناصر، **الأول** زيادة قدرة أفراد الشرطة على تداول التقانات الحديثة والتعامل معها، و**الثاني**: تغيير صورة الشرطة التقليدية لدى الجمهور، أما **الثالث**: وهو أهمها، فهو رفع كفاءة الشرطة مادياً واجتماعياً لتتمكن من التصدي للمشكلات المستجدة، مثل مشكلة ارتفاع نسبة الجرائم غير المكتشفة، مما أوجب إعادة النظر في تحديد مناطق الدرك وتحسين الخدمة الشرطية في ظل نظرية دورية المنطقة Zone Patrol Theory وتشكيل فريق لمكافحة الجريمة Crime Control Team (C.C.T). ونجحت هذه الجهود في تقليل عدد الجرائم وتحسين الخدمة الشرطية. كما ظهر ذلك من الاستجابة الفورية للمكالمات الهاتفية التي تطلب المساعدة. وأصبح رجال الشرطة أكثر اندماجاً في المجتمع، وأصبحت لهم علاقات اجتماعية مع الجمهور من خلال إنجاز خدمات اعتيادية وفورية دون الرجوع إلى المكاتب. ومما ساعد على نجاح المشروع مراعاة بعض الجوانب الجغرافية، ومنها أن تكون مناطق الدرك مدمجة مساحياً لتفادي قطع مسافات طويلة دون داع.

5 – لم يقتصر الأمر على تجهيز إدارات الشرطة في المدن والأقاليم بالأجهزة والأدوات الحديثة والتقانات لإحكام مكافحة الجريمة سواء على مستوى المدينة أو أحد أحيائها، بل امتدت هذه التقانات أيضاً إلى رجل الشرطة المتنقل في مناطق الدرك، سواء أكان راجلاً أم راكباً. ومن ذلك تقانة نظام تحديد المواقع Global Positioning System (GPS)، وتزويد سيارات الشرطة به والذي بمساعدته يمكن لرجال الشرطة تعقب الأهداف المتمثلة في المجرمين، وتحريك دورية Patrol الشرطة في المكان والزمان المناسبين والمحددين، وتحريك القوات إلى المناطق الأكثر أولوية في مسرح الجريمة، والأجزاء التي يزيد فيها الطلب على خدمات الشرطة.

6 – يعد الإسهام الأكبر في مجال جغرافية الجريمة في التسعينيات واستفادتها من التقانات الحديثة هو في مجال تطبيق تقانات الاستشعار من بعد Remote Sensing (RS)، ونظم المعلومات الجغرافية أيضاً Geographic Information Systems (G.I.S)، ومن خلالهما معاً أيضاً، أو من خلال إحداهما يمكن اختصار الوقت والجهد والإسهام في مكافحة الجريمة بشكل فاعل، إضافة إلى تحليل معدلاتها بصورة دقيقة، ومقارنتها زمنياً بحثاً عن اتجاهاتها. وحالياً فإن طريقة تمثيل الجرائم في إدارات الشرطة بعلامات و«دبابيس» على خريطة المنطقة الجغرافية المسماة بطريقة Pin maps قد أبطلت، وحلت محلها ملفات منظمة توضح شوارع المدينة والعناوين المختلفة بها تسمى Street-address- based Computer files والتي من خلالها تعد خرائط توضح بيانات نقاط معينة (عناوين) في المدينة، أو في شكل خرائط توزيعات مختلفة Choropleth format، مستخدمة الشوارع، ومناطق السكان، ومناطق دوريات الشرطة Police Patrol areas في الخرائط المختلفة التي يمكن تصميمها وإنتاجها بسرعة مذهلة. وتطبيق هذه التقانة ليس لمدينة واحدة أو عدة مدن، بل يمكن أن تحوي بيانات عن دولة أو عدة دول في وقت واحد، مما يكوّن قاعدة معلومات هائلة وموفية بالغرض. وجدير بالذكر أنه متاح حالياً الحصول على قواعد بيانات عريضة ذات مناطق ترميز Codes جغرافية، وهي متاحة على الأقراص المدمجة (CD-ROM) كما أن تقانة إنتاج برامج جاهزة كما هو الحال في برنامج Excel التابع لشركة مايكروسوفت، تُعد تقانة جيدة في هذا المجال، مما أتاح للملايين إنتاج خرائط، ولكن تفسير هذه الخرائط وتحليلها يبقى أكثر دقة لدى الجغرافيين، كذلك هناك برامج أكثر تخصصاً تفيد الشرطة ومخططي مقاومة الجريمة مثل Arc Info, Map Info، وكثير من الأطالس الإليكترونية والرقمية أصبحت متاحة ويمكن الاستفادة منها في إنتاج خرائط أكثر دقة، والاستفادة من تحليلها في مقاومة الجريمة[16]. أما تقانة الاستشعار من بعد (RS) فأصبحت لازمة في تعرُّف بؤر بعض الجرائم دون عائق وبخاصة في الأماكن التي يصعب وصول الشرطة إليها، لوجود عوائق مورفولوجية أو مسطحات مائية أو ما إلى ذلك. ومن

(16) من أحدث الإصدارات الخاصة بالنواحي الكارتوجرافية للجريمة «الأطلس» الذي أصدره «كيث هاريس» بتكليف من وزارة العدل الأمريكية سنة 2000 بعنوان: Mapping Crime الذي يوضح استخدام التقانات في رسم خرائط الجريمة، والأطلس الذي أصدره Turnbull وآخرون بعنوان: Atlas of Crime سنة 2000.

أمثلة استخدام الاستشعار من بعد مثال الكشف عن مناطق زراعة المخدرات في الأماكن النائية[17]، وكشف أماكن خاصة بالمجرمين تقع في مناطق وعرة أو مختفية، عن طريق الحصول من خلالها على صور مستمرة رقمية فضائية، والاستشعار من بعد يصلح لمسرح الجريمة المتسع والمتوسط المساحة، أو ما يطلق عليه البيئات الكبرى، وخصوصاً أنه في الإمكان الآن الحصول على دقة أكبر Resolution في هذه الصور الرقمية تصل إلى أمتار قليلة.

وتفيد تقانة الاستشعار من بعد في توضيح التغير الذي يلحق باستخدام الأرض والاستفادة من ذلك، والجغرافيون بما لهم من معرفة، أكثر المتخصصين تأهيلاً للتفسير، إذ إن المهم ليس إنتاج الخرائط أو الحصول عليها، إنما تفسيرها والاستفادة منها. والاتجاه الحديث هو اشتراك أكثر من متخصص في إدارات الشرطة الحديثة، بمعنى أن العمل فيها يسير على نهج بيني. وعن طريق مثل هذه الخرائط يمكن تعرُّف التباين في حدة النشاط الإجرامي في مسرح الجريمة وأجزاء المدينة المختلفة، كما نلاحظ مثلاً التفاوت في النشاط الإجرامي بين وسط المدينة الأمريكية والضواحي. ويراعى في ترتيب فئات النشاط الإجرامي عدم إهمال الفروق البسيطة، والبعد عن التعميم، حتى تكون الخرائط موضحة للنشاط الإجرامي على مستوى أصغر وحدة جوار في المدينة، وتوجه قوة الشرطة ونشاطها إلى بؤر الجريمة الأكثر حدة، من خلال مثل هذه التحليلات الكارتوجرافية، ومن دون تحري ذلك تصبح التحليلات غير دقيقة؛ تجنح إلى التعميم وتعسفية الطابع Arbitrary (Mitchell, *et al*, 1989: 251).

والبرامج المدعومة بالتقانات الحديثة، والتي تدمج بين الخصائص الجغرافية لمسرح الجريمة وبين خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والقائمة على أساس علمي سليم، أصبحت البديل السليم للخرائط القديمة كما سلف الذكر والتي كانت توضح أنماط الجريمة ولكن لا تتيح للباحثين التعمق في تعرُّف العلاقة بين مستويات الجريمة والنواحي المادية والاجتماعية في البيئة. ومن ذلك ما أصبح

(17) تعد جريمة زراعة النباتات المخدرة من أكثر الجرائم تغييراً لمسرحها. وبعد إحكام مراقبة مناطقها التقليدية في صعيد مصر، عمد المجرمون إلى حراك جغرافي واسع في زراعة هذه النباتات، فانتقلت إلى جزر نائية معزولة في نهر النيل، وإلى شبه جزيرة سيناء، وإلى محافظتي البحيرة والشرقية وغيرهما.

شائعاً من برامج استفادت من الثورة الإليكترونية في إقامة نظم أدق للتحكم في مسرح الجريمة. ومثال على ذلك، فإن نظاماً من هذا النوع قد بدأ في منطقة «مرسى سايد» في إنجلترا والذي يغطي ملفات محفوظة في الحاسب الآلي لجوانب ديموجرافية واستخدام الأرض ومناطق الخطر المعرضة للجريمة وبخاصة لما يسمى بمناطق الجريمة الساخنة، وقد أتيح ذلك النظام لوجود بيانات كثيرة مسجلة مكانياً، وقواعد بيانات كثيرة عن المناطق السكنية وغير السكنية وشبكة الشوارع الموقعة رقمياً Digital Street Network، وأيضاً تسجيلات كل الجرائم في ملفات الحاسب الآلي، وبيانات الشرطة، وهذا النظام يربط بين كل هذه البيانات وبين ظاهرة الجريمة.

ويمكن في ظل هذا النظام تعرُّف نوعية الجرائم التي تسود مسرح الجريمة، من خلال تعرُّف مناطقها الساخنة. وفي المثال سابق الذكر تم تعرُّف أربع مناطق ساخنة بالنسبة لجرائم السطو على المناطق السكنية، شكل (3). ولإظهار هذه المناطق والبؤر الإجرامية في مسرح الجريمة، فإن المخططين في «مرسى سايد» استخدموا برنامج soft ware معيناً، ويسمى البرنامج (Stac) The ''spatial and temporal analysis of crime'' software (Hirshfield & Bowers, 1997: 103-109).

ولا شك في أن مثل هذه النظم الحديثة تضيف كثيراً لفهم رجال الشرطة للتباين الحادث في مسرح الجريمة، بما يستدعي تعبئة الجهود واستنفارها في نقاط معينة من مسرح الجريمة أكثر من غيرها، وبذلك تزيد كفاءة الشرطة في المكان من خلال استفادتها من تطور التقانات. ومن أمثلة إدخال النظم الحديثة إلى إدارات الشرطة للتحكم في الجريمة ما هو مطبق منذ أكثر من عقدين من الزمان في الولايات المتحدة الأمريكية في حالة تطبيق برامج في دالاس (تكساس) تعرف باسم Real time Tactical Deployment project (RTD)، ترمي إلى نشر قوات الشرطة في الوقت المطلوب والمناسب دون تأخير وبخاصة في مناطق الجرائم الحادة، والعمل على تخزين بيانات متعددة عن مناطق المشكلات هذه، وتحسن المعلومات باستمرار وتطورها حتى يمكن معالجة المشكلة. وفي ظل البرنامج يتم تقويم الوضع في 57 «دركا» للشرطة، ولدرك الدورية يومياً أيضاً. وكذلك تقويم جملة الموقف لكل 14 يوماً تمضي لتعرُّف اتجاهات الجريمة والتطور الجاري أولاً بأول، وعدم ترك الأفعال الإجرامية تتنامى لتصبح خطراً. ومثل هذه الإجراءات لم تكن ممكنة بالسرعة اللازمة في ظل الإجراءات التقليدية السابقة القائمة على خرائط

مواقع النقاط للجرائم Spot Mapping. ويعوق تطبيق مثل هذه البرامج الحديثة في البلدان النامية نقص المتخصصين في مجال التقانات الحديثة، وأيضاً مقاومة قدامى المتخصصين في الجريمة لمثل هذه التيارات العلمية الحديثة.

التوصيات:

من التحليل سابق الذكر يمكن لنا الخروج بعدة توصيات كما يلي:

1 – ضرورة النظر عند بحث الجريمة ومعطياتها إلى الموضوع نظرة بينية تعددية interdisciplinary وتفسير الجريمة من خلال هذا المفهوم البيني، وليس كما يتم أحياناً لدى بعض العلماء الاجتماعيين بحسبان الجريمة سلوكاً جانحاً يخضع فقط للمحددات الاجتماعية، أو تفسير بعض علماء النفس للجريمة على أساس أنها نتاج المرض النفسي والخلل في الشخصية. معنى ذلك أنه لا بد من العناية بالمنظور الجغرافي الذي يجمع هذه الرؤى كلها ويفسر الجريمة بمنظور مكاني ويستفيد من جميع الجوانب، مما يحدث نوعاً من التوازن ويضع جانباً النظرة الأحادية في التفسير، كل ذلك في ظل الاستفادة من التقدم العلمي المذهل في الموضوع مع الإحاطة بجوانب البيئة المادية والحضارية.

2 – التأكيد على ربط التحليل المكاني لمسرح الجريمة بالاتجاهات السلوكية الحديثة، كما لوحظ مثلاً من إعادة النظر في موضوع «الرحلة إلى الجريمة» التي كان يتم تحليلها في الماضي اعتماداً على قياس المسافة فقط، وعدد الجرائم المرتكبة على مسافات معينة بعداً عن سكن المجرم، وتحول التحليل بعد ذلك إلى نواح إدراكية وسلوكية تعطي تفسيرات أكثر دقة.

3 – التطرق إلى موضوعات جديدة في جغرافية الجريمة لم تناقش كثيراً من قبل، ومثال ذلك المجرم بالمصادفة opportunist offender، وتوقع حدوث الجرائم من أشخاص ومجموعات معينة تحمل صفات سيكولوجية أو اجتماعية معينة، كما هو الحال في بعض السمات المشتركة للمتسللين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة والذين يتم القبض على عشرات منهم – ربما – يومياً[18] والمقبلين من دول قريبة

(18) تكاد تكون أخبار القبض على متسللين إلى دولة الإمارات العربية بصورة يومية في الصحف اليومية، وهي ظاهرة ناجمة عن غنى دول الخليج العربية مقارنة بالدول المحيطة والقريبة منها. ويكون مسرح هذه الجريمة عادة في الإمارات الشرقية والساحلية مثل الفجيرة ورأس الخيمة التي تستخدم أراضيها كمواطئ أقدام، ثم يتسللون منها إلى الإمارات الأغنى في دبي وأبوظبي والشارقة.

ومجاورة، مما يدخل فيما يسمى تقليص فرصة الجريمة، وذلك من خلال إحداث تغيرات موقعية تؤدي إلى التحكم في الجريمة situational prevention، وكذلك دراسة كل جديد وتطبيقه في جغرافية الجريمة وفي غيرها.

4 – الاهتمام ليس بالأنماط المستقاة من الإحصاءات، وإنما بالعمليات التي أدت إلى هذه الأنماط، ومحاولة تفسير الأسباب بقدر الإمكان، وبخاصة إذا كان هناك تباين شديد بين أجزاء مسرح الجريمة.

5 – إدخال موضوع جغرافية الجريمة في مناهج الدراسة لكليات الحقوق والشرطة وبعض الأقسام الأكاديمية والكليات التي تدرس قضايا اجتماعية تحتاج إلى التحليل المكاني.

6 – استخدام طرق إحصائية حديثة وأكثر دقة وتعقيداً وصولاً إلى رسم صورة أكثر شمولية لمسرح الجريمة، وعدد الجرائم الحقيقي Dark figure of crime [19] حتى تكون استراتيجيات مكافحة الجريمة أكثر كفاءة ودقة وتتعامل مع أوضاع حقيقية. وأن يجري أيضاً الاهتمام بالإحصاءات المكانية المتصلة بمواقع حدوث الجرائم ليتيح ذلك للباحثين تحليل الجريمة على أسس سليمة تزيد من فهم مسرح الجريمة.

7 – زيادة التعاون بين رجال الشرطة وأفراد المجتمع على أساس علمي وليس بشعارات جوفاء، كما يرى «جون لومان» الذي دعا إلى ما يسمى بجغرافية الضبط الاجتماعي Geography of Social Control وعدم حصر دراسات جغرافية الجريمة – ومنها مسرح الجريمة – داخل إطار جغرافي صارم، ولكن بالتعاون مع العلوم الأخرى وتركيز العلاقة بين الأفراد والجماعات ورجال الشرطة وسلطات منع الجريمة وضبطها (Lowman, 1989: 228).

8 – أن تحظى أماكن وجماعات معينة في مسرح المدينة بدراسة تفصيلية ومستفيضة، ومثال ذلك المناطق والجماعات التي يتكرر العدوان والعنف والجريمة تجاهها Multiple Victimization، والبعد عن التعميم والبحث دائماً في مسرح

(19) تعبير شائع في جغرافية الجريمة ودراسات علم الجريمة يقصد به الرقم الحقيقي للجرائم. ويلاحظ أن ذلك يختلف بحسب نوعية الجريمة، فمثلاً في جرائم المخدرات يقدر أنه يضبط 10% فقط من الجرائم الحقيقية التي حدثت.

الجريمة عن مواقع معينة تشتهر بجرائم معينة، بمعنى تنقية مسرح الجريمة حتى لا تخفي التعميمات بؤراً تستحق الدراسة.

9 – الاستفادة من تجارب الدول الأخرى (بريطانيا) في تجربة وسائل جديدة لتقليل الجريمة، مثل نظام حراسة منطقة الجيرة Neighbourhood watch (NW) من قبل مؤسسات شرطية وغير شرطية، والذي ضم سنة 1992 نحو مليونين ونصف مليون أسرة في بريطانيا (Evans, 1992: 52-4)[20].

10 – إعادة فحص خصائص مسرح الجريمة على فترات ليست بعيدة لتعرُّف التغيرات المادية وغير المادية فيه، مما يتيح التنبؤ بالجرائم المحتملة، وبذلك يمكن التخطيط لمنعها أو التقليل من خطرها.

المصادر:

محمد مدحت جابر عبدالجليل (1982). الرحلة إلى الجريمة من وجهة النظر الجغرافية: دراسة في مشكلات العمران الحضري. **سلسلة بحوث في الجغرافيا**، رقم (8)، المنيا: جامعة المنيا.

محمد مدحت جابر عبدالجليل (1987). الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في مدن الخليج العربي. **معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة**، عدد (24)، القاهرة.

محمد مدحت جابر عبدالجليل (1995). جغرافية الجريمة؛ مناهجها وأبعادها وتطبيقاتها. ندوة الجمعية الجغرافية المصرية عن جغرافية الجريمة، القاهرة، 28 ديسمبر 1995، منشورات الجمعية الجغرافية المصرية: 13–105.

Bartiniki, S.P. (1989). Crime in Poland: Trends, regional patterns and neighbourhood awareness. In D. Herbert, & D. Evans, D. (Eds.), *The geography of crime*. London & New York: Routledge: 135-160.

Bottoms, A.F., & Wiles. P.C. (1992). Explanation of crime and place, in Evans, D. & Herbert, D. *Crime, policing and place*. London & New York: Routledge: 11-35.

Brantingham, P.J., & Brantingham, P.L. (1984). *Patterns in crime*. New York: MacMillan.

Brantingham, P.J., & Faust, F.L. (1980). *Juvenile justice philosophy*. Minn.: West Publishing Co., 2nd ed.

(20) انتشرت الحراسات الخاصة في الآونة الأخيرة حتى في الدول النامية ومنها مصر مواكبة لتعاظم النشاط الاقتصادي، وغلبة المشروعات الخاصة، ونشاط الخصخصة، والمشروعات الفردية، ولكن ذلك يختلف عن النظام المشار إليه في بريطانيا والذي يركز على حماية السكان والأسر وليس فقط المشروعات الاقتصادية.

Chambliss, W.J. (1994). Policing the Ghetto underclass: The politics of law and law enforcement. *Social Problems,* 41 (2): 177-94.

Clinard, M.B., & Abbott, D.J. (1973). *Crime in developing countries: A comparative perspective*. New York: Wiley.

Dahlback, O. (1996). Urban place of residence and individual criminality, *British Journal of Criminology,* 36 (4), Autumn: 329-345.

Davidson, N., & Slocke, T. (1992). Local area profiles of crime neighbourhood crime patterns in context. In D. Evans, et al., (Ed.), *Crime policing and space*. London and New York: Routledge, 60-72.

Ellingworth, D., et al., (1995). A victim is a victim? Chronic victimization in four groups of the British crime survey. *British Journal of Criminology*. 35(3), Summer: 360-365.

Evans, D. J. (1989). Geographical analysis of residential burglary. In D.J. Evans, & D. Herbert (Eds.), The *Geography of crime*. London. Routledge: 86-107.

Evans, D.J. (1992). Left realism and the spatial study of crime. In Evans, D.J. & Herbert, D. (Ed.), *Crime policing and place*. London & New York: Routledge.

Gaber, M. M. (1982a). The Geography of urban crime in Egypt. *Geographical Researches Series,* 9, Egypt, El-Minya: El-Minya University.

Gaber, M. M. (1982b). The Geography of homicide in Egypt. *Geographical Researches Series,* 6, Egypt: El-Minya: El-Minya University.

Georges-Abeyie, D.E., & Harries, K.D, 1980. *Crime: A spatial perspective*. New York: Columbia University Press.

Golledge, R., & Rushton, G. (1976). *Spatial choice and spatial behavior*. Columbus: Ohio State University.

Gould, P., & White, R. (1974). *Mental maps*. London: Penguin.

Hakim, S., & Weinblatt, J. (1984). The impact of criminial mobility on land prices: A theoretical view. *International Journal of Economics,* 11: 24-30.

Harries, K.D. (1974). *The geography of crime and justice in the United States of America*. New York: McGraw-Hill.

Harries, K.D. (1980) Crime and the environment. Springfield, Charles C. Thomas.

Harries, K.D. (1995). The ecology of homicide and assault: Baltimore city and county, 1989-91. *Studies in Crime and Crime Prevention,* Stockholm, 4: 44-60.

Harries, K.D. (1995) The geography of crime: Development and prospect. The Egyptian Geographical Society, The geography of crime symposium, Cairo.

Harries, K.D. (1997). *Serious violence: Patterns of homocide and assault in America*. Springfield, Il: Charles C. Thomas, 2nd ed.

Hausladen, G.J. (1995). Murder in Moscow. *Geographical Review,* 85(1): 63-78.

Herbert, D., (1982) *The geography of urban crime*. London: Longman.

Herbert, D. (1966 and 1971) The areal and ecological analysis of delinquency residence: Cardif , *Tijdschrift voor Economische en sociale Geografie 68: 83-99*.

Herbert, D., & Hyde, S.W.(1985). Environmental criminology, testing some area hypotheses, transactions. *Institute of British Geographers,* 10: 259-274.

Hesseling, R.B.P. (1992). Using data on offender mobility in ecological research. *Journal of Quantitative Criminology,* 8: 98-114.

Hirschfield, A., & Bowers, K.J., (1997a). The effect of social cohesion of levels on recorded crime in disadvantaged areas. *Urban Studies,* 34 (8): 1275-1295.

Hirschfield, A., & Bowers, K.J. (1997b). The development of social, demographic and landuse profiles for areas of high crime *British Journal of Criminology,* 37 (1), Winter: 103-19.

Johnston, R.J., et al. (1986). *The dictionary of human geography*. Oxford: Blackwell, 2nd ed.

Johnston, R.J., et al. (1995). *The dictionary of human geography*. Oxford: Blackwell, 3rd ed.

Koppen, P.J.V., & Jansen, R.W.J. (1998). The road to the robbery. *British Journal of Criminology*. 38 (2), Spring: 230-246.

Lebeau, J.L. (1987). The Journey to rape: Geographical distance and the rapist's method of approaching the victim. *Journal of Police Science & Administration,* 15: 129-36.

Ley, D. (1974). *The black inner city as a frontier outpost*. *S.S.G. Monograph,* Washington.

Lowman, J. (1989). The geography of social control, clarifying some themes. In D. Evans, & D. Herbert, (Eds.), *The geography of crime*. London: Routledge, 228-259.

Martinez, R. (1996). Latinos and lethal violence; The impact of poverty and inequality. *Social Problems,* 43 (2), May: 147-165.

Mitchell, D. (1989). Initiative in policing. London. Brixton since the 1981 Riots, In D. Evans, & D. Herbert, *the Geography of crime*, London: Routledge: 286-304.

Morris, T. (1957). *The criminal area*. London: Routledge & Kegan Pual.

Murray, R., & Boal, F.W. (1979). The social ecology of social violence. Ch. 8. In D. Herbert, & D. Smith (Ed.), *Social problems and the city*, Oxford,: 139-57.

Newman, D. (1973). *Defensible space*. London: Architectural Press.

Nichols, W.W. (1980). Mental maps, social characteristics, and criminal mobility. In E.E. Georges-Abeyie & K.D. Harries. (Eds.), *Crime: A spatial perspective*, 156-166.

Rengert, G.F. (1972). Spatial aspect of criminal behavior, *A.A.G.,* 1972.

Rengert, G.F. (1989) Behavioral geography and criminal behavior. In D.J.

Evans and D.T. Herbert (Eds.), *The geography of crime*, London: Routledge: 161-175.

Rengert, G. (1992). The Journey to crime: Conceptional foundations and policy implications. In D. Evans, et al, (Ed.), Crime, policing and place: essays in environmental criminology, London: Routledge: 17-109.

Sanders, R.A. (1989). A case study of Syracuse police. In D. Georges - Abeyie, & K.D. Harries (Eds.), *Crime: A spatial perspective*. New York: Columbia University Press: 276-289.

Stangeland, P. (1998). Other targets or other locations?: An analysis of opportunity structures. *British Journal of Criminology,* 38 (1), Winter: 61-77.

Sutherland, E. H., & Gressy, D. R. (1974). *Criminology*. Lippincot, Philadelphia:

Trickett, A., et al., (1995). Crime victimization in the eighties: Change in areal and regional inequality. *British Journal of Criminology,* 35 (3), Summer: 343-359.

Turnbull, L.S., et al., (2000) *Atlas of crime: Mapping the criminal landscape*. Phoenix, Arizona: Oryx press.

Turner, S. (1969). Delinquency and distance. in T. Sellin, & M.E. Wolfgany (Eds.), *Delinquency: Selected studies*, New York: Willey: 11-26.

قدم في: مايو 2001.

أجيز في: فبراير 2002.

Geography

Crime Theatre: A Geographical Perspective for Supporting Police Role in Preventing Crime

Mohamed Medhat Gaber*

The paper aims to show that crime should be studied within an interdisciplinary approach. Crime theatre is ignored in most crime studies. The paper discusses the development of crime theatre and its spatial components, e.g., crime theatre characteristics, spatial variations in crime ratios, the role of urban morphology, and urban land uses in crime occurrence. Special attention is devoted to the stages of spatial perception of individuals in crime theatre and the concept of mental maps. The movement of criminals in the crime theatre represents the core of crime theatre analysis, and is deeply interpreted through the role of both geographic information systems (GIS) and remote sensing (RS) in supporting police efforts in crime prevention.

Ten recommendations are presented to enhace more investigations related to crime theatre. The study calls for integrating both spatial and behavioral dimensions to understand the relation between crime theatre and crime prevention.

Key words: Crime theatre, Spatial dimensions, The journey to crime, Geography of crime, Crime prevention, GIS,RS.

* Professor of Geography, Al-Minya University,Egypt.